



مملكة الأردنّ الهاشمية

مجلس الأعيان

الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة التاسع

محضر الجلسة الاستثنائية الأولى

المعقودة يوم الأحد ٢٠ ذي الحجة ١٣٨٨ هـ الموافق ٩ آذار ١٩٦٩ م

(الجلد ٤)

(العدد ٤)

خزائن الأمان

صفحة

١٤٨

١ - تلاوة الارادة الملكية السامية بدعوة مجلس الأمة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتباراً من ١٩٦٩/٢/٥ :

هكذا من الأصل

صفحة

- ١٥٠ - مقررات اللجنة القانونية :
- ١ - قرار رقم (٣) المؤرخ في ١٩٦٩/٢/١٣ بشأن القوانين والتوانين المؤقتة التالية :
- ١٥٠ ١ - مشروع قانون معدل لقانون وزارة التربية والتعليم لسنة ١٩٦٨
- ١٥٢ ٢ - مشروع قانون معدل لقانون الامن العام لسنة ١٩٦٨
- ١٥٥ ٣ - مشروع قانون معدل لقانون الكاتب العدل لسنة ١٩٦٨ : (ووفق على هذه القوانين كما وردت)
- ١٥٦ ٤ - مشروع قانون معدل لقانون نقل اكيام البريد لسنة ١٩٦٨
- ١٥٦ ٥ - القانون المؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٨ قانون مؤسسة عالية الخطوط الجوية الملكية الاردنية
- ١٦٢ ب - قرار رقم (٤) المؤرخ في ١٩٦٩/٢/١٣ بشأن مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة التالية :
- ١٦٣ ١ - مشروع القانون المعدل لقانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٦٨ (ووفق عليه بمعدلان واعيد لنا مجلس النواب)
- ١٦٦ ٢ - القانون المؤقت رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٨ قانون التعاون
- ١٧٦ ٣ - القانون المؤقت رقم (٥٢) لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون مؤسسة عالية الخطوط الجوية الملكية الاردنية : (ارسل للحكومة ١٧٦ مرفوضاً)
- ١٧٦ ٤ - مشروع قانون وزارة الشؤون البلدية والقروية لسنة ١٩٦٩ (تقرر رفضه وارسل لمجلس النواب ١٧٦ مرفوضاً)

صفحة

- ١٧٨ ٣ - قرار اللجنة المالية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٦٩/٢/١٣ بشأن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٩ :
- ١٧٨ ١ - مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٩ تكلم حضرات الاعيان المحترمين :
- ١٧٩ ١ - كلمة معالي السيد حسن الكايد .
- ١٨٤ ٢ - دولة السيد سعد جمعه .
- ١٨٥ ٣ - معالي السيد اكرم زعيتر .
- ١٨٧ ٤ - دولة السيد وصفي التل .
- ١٩٢ ٥ - معالي السيد عبد الرحيم الواكد .
- ١٩٣ ٦ - معالي السيد رفيق الحسيني .
- ١٩٥ ٧ - جواب دولة رئيس الوزراء على كلمات حضرات الاعيان المحترمين :
- ١٩٧ ٨ - جواب معالي وزير المالية على كلمات حضرات الاعيان المحترمين .
- ٢٠٤ ٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة (لم تعين)

هكذا منه الاصل

مجلس الاعيان

٥٥-٥٥-٥٥

مؤتمر الملكة

اجتمع المجلس علنا وبنصاب قانوني في الساعة ١١ صباحاً من يوم الاحد الواقع في ١٩٦٩/٣/٩ برئاسة دولة السيد سعيد المفتي رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير .

وتغيب معتزلا السادة : عمر مطر ، حكمت المصري ، محمد علي العجلوني ، حسن الكاتب ، رشاد الخطيب ، عبد اللطيف العنيتاوي ، عبد الرحيم الشريف ، فؤاد عبد الهادي ، وديع دحمس ، ومحمد محمود ارشيد .

وحضر من الحكومة :

دولة السيد بهجت التلهوني رئيس الوزراء .
سماحة الشيخ عبد الله غوشه وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

معالي السيد هاشم الجبوري وزير المالية .
معالي السيد ضيف الله الحمود وزير الداخلية .
معالي السيد سمعان داود وزير العدلية والمواصلات .
معالي السيد بشير الصباغ وزير التربية والتعليم .
معالي الدكتور صبحي امين عمرو وزير الصحة والانشاء والتعمير .

معالي السيد صالح برقان وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

معالي السيد نظام الشراي وزير الاقتصاد الوطني .
معالي السيد محمد اديب العامري وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار .

معالي السيد احمد فوزي وزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير الاشغال العامة والنقل .
معالي السيد سامي ايوب وزير الزراعة .
معالي السيد موسى ابو الراغب وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية .

افتتاح الجلسة :

السيد الرئيس :

النصاب قانوني : أعلن افتتاح الجلسة .

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم : -

١ - تلاوة الأرادة الملكية السامية بدعوة مجلس الامة للأئمة بدورة استثنائية

السيد الرئيس :

تلى الأرادة الملكية السامية بدعوة المجلس للأئمة .

السيد الأمين العام :

الرقم : ١١٧٢/٣/١٠/٢٧

التاريخ : ١٩٦٩/٢/٤

دولة رئيس مجلس الاعيان

عطوفة رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم بنسخة من الارادة الملكية السامية المضمنة دعوة مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتباراً من يوم الاربعاء الواقع في ٥ شباط ١٩٦٩

واقبلوا فاتق الاحترام .

رئيس الوزراء

بهجت التلهوني

« وهنا وقف جميع من في القاعة »

نحن السيد الملكة

بمقتضى الفقرة (١) للهادة (٨٢) من الدستور

نصدر ارادتنا بما هو آت : -

يدعى مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتباراً من يوم الاربعاء الواقع في ٥ شباط سنة ١٩٦٩ من اجل إقرار الامور التالية :

- ١ - مشروع قانون الموازنة العامة لسنة المالية ١٩٦٩ .
- ٢ - مشروع قانون معدل لقانون الخدمة الوطنية لسنة ١٩٦٩ .
- ٣ - مشروع قانون معدل لقانون الخابرات العامة لسنة ١٩٦٩ .
- ٤ - مشروع قانون معدل لقانون الجيش العربي لسنة ١٩٦٨ .
- ٥ - مشروع قانون معدل لقانون الامن العام لسنة ١٩٦٨ .
- ٦ - مشروع قانون معدل لقانون الكاتب العدل لسنة ١٩٦٨ .
- ٧ - مشروع قانون معدل لقانون الجهارك والمكوس لسنة ١٩٦٨ .
- ٨ - مشروع قانون وزارة الشؤون البلدية والقروية لسنة ١٩٦٨ .
- ٩ - مشروع قانون معدل لقانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٨ .
- ١٠ - مشروع قانون معدل لقانون نقل اكياس البريد لسنة ١٩٦٨ .
- ١١ - قانون مؤقت رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦ قانون الصحة العامة .
- ١٢ - قانون مؤقت رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون الصحة العامة .
- ١٣ - قانون مؤقت رقم ٣ لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون الصحة العامة .
- ١٤ - قانون مؤقت رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٨ قانون مؤسسة عالية الخطوط الجوية الملكية الاردنية .
- ١٥ - قانون مؤقت رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٨ قانون معدل لقانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية .
- ١٦ - قانون مؤقت رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ قانون التعاون .

١٩٦٩/٢/٢

أستعجل

رئيس الوزراء

بهجت التلهوني

وزير الداخلية

ضيف الله الحمود

« وهنا جلس الجميع »

هكذا من الأصل

٢ - مقررات اللجنة القانونية

السيد الرئيس :

ليفضل معالي السيد عبد الرحيم الواكد مقرر اللجنة الى المنصة لتلاوة المقررات .

(١)

السيد المقرر :

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بتصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٣ برئاسة دولة رئيس المجلس وحضور كل من اصحاب المعالي السادة المقرر عبد الرحيم الواكد ، والاعضاء عبد الرحمن خليفة ، انس طاس حنانيا اكرم زعير .

ونظرت في مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة احوالة عليها من قبل دولة رئيس المجلس وبعد دراستها وتدقيقها قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليها بالصيغة التي وردت فيها من مجلس النواب المقرر وهي :

١ - مشروع قانون معدل لقانون وزارة التربية والتعليم لسنة ١٩٦٨ .

٢ - مشروع قانون معدل لقانون الامن العام لسنة ١٩٦٨ .

٣ - مشروع قانون معدل لقانون الكاتب العدل لسنة ١٩٦٨ .

٤ - مشروع قانون معدل لقانون نقل اكياس البريد لسنة ١٩٦٨ .

٥ - القانون المؤقت رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٨ قانون مؤسسة عالية/الخطوط الجوية الملكية الاردنية .
وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .
اللجنة القانونية

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟

الجميع : موافقون

- ١ -

السيد الرئيس :

مشروع قانون معدل لقانون وزارة التربية والتعليم لسنة ١٩٦٨ ، يتل مادة مادة للموافقة عليه .

« فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه مجموعه وهما نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة » .

اسماءات اللجنة القانونية مجلس الاعيان	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الان
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المؤرخ في ١٩٦٩/٢/١٣ البند (١)	موافقة كـ _____ ووردت من الحكومة _____	تعمل المادة ١٠٦ من القانون الاصولي باختيار ما جاء فيها فقرة (أ) وازالة الفقرة (ب) الجديدة التالية لها : - ب- بالرغم مما ورد في الفقرة (أ) يجوز ايجاد بموجبين قبل انضمام الى المدارس المبينة او الفنية الثانوية من حملة الشهادة الاعيادية العامة وثقا لتسلسل جميع علاماتهم على ان لا يكون نوع الدراسة متوفرا في المملكة .	نفس المادة ١٠٦ يشترط في ايجاد بموجبين قبل انضمام يكونوا من بين الاوائل في امتحان الدراسة الثانوية العامة في كل لواء وثقا لتسلسل جميع علاماتهم ولا يجوز ايجاد من كانت به عامة تمنع من تحقيق العرض من يبحث .

هكذا منه الأصل

قانون رقم () لسنة ١٩٦٩
قانون معدل لقانون التربية والتعليم

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تملل المادة (١٠٦) من القانون الاصيل باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) وازضافة الفقرة (ب) الجديدة التالية اليها : -

ب - على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) يجوز ايفاد مبعوثين قبل استخدامهم الى المدارس المهنية

او الفنية الثانوية من حملة الشهادة الاعدادية العامة وفقا لتسلسل مجموع علاماتهم : على ان لا يكون نوع الدراسة متوفرا في المملكة .

- ٢ -

السيد الرئيس :

مشروع قانون معدل لقانون الامن العام لسنة ١٩٦٨ يتلى مادة مادة بالصيغة التي اقرتها اللجنة للموافقة عليه .

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه مجموعه وهذا هو نصه بالصيغة التي سيرفع بها للحكومة الموقرة) .

ملحوظة مجلس الاعيان حول مشروع القانون المعدل لقانون الامن العام لسنة ١٩٦٨

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الان
انظر قرار اللجنة القانونية رقم ٣ المؤرخ في ١٣/٢/١٩٦٩ البند (٢)	موافقة كـ وودت من الحكومة	<p>المادة ٢ - تستبدل عبارة ورئيس اوله حيثما وردت بالقانون الاصيل بكلمة ورائد .</p> <p>تمتلل المادة ٢٤ من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية قبل كلمة وجرى و التي وردت في اوطا و في حالة وجود العاقر في المراتة .</p> <p>تمتلل المادة ٢٨ من القانون الاصيل بانلغ ما جاءه في الفقرة (ب) منها والاضافة منه على : -</p> <p>لا يجوز ترقيع القباط الماكرون تاليا قبل مضي المدة الزمنية المحددة لكل منهم والبيبة في اثناء .</p> <p>ملازم الى ملازم اول ٣ سنوات</p> <p>ملازم اول الى رئيس ٣ سنوات</p> <p>رئيس الى رائد ٤ سنوات</p> <p>رائد الى مقدم ٤ سنوات</p> <p>غير انه يجوز ترقيع القباط من رتبة مقدم او عقيد او زعيم الى رتبة الثانية اذا امكن مدة ستين كحد ادنى في رتبته وتوفر فيه الشروط الواردة في المادة (٢٤) من القانون الاصيل .</p>	<p>٢٤ نفس المادة</p> <p>يجوز الترقيع بموافقة الاسس بالتمسك .</p> <p>(١) انقضاء المدة المقررة في هذا القانون الترقيع .</p> <p>(٢) الكفاءة وقابلية القيادة .</p> <p>(٣) الاحدية .</p> <p>نفس الفقرة ب من المادة ٢٨</p> <p>لا يجوز ترقيع القباط الى رتبة اعلى قبل مضي ثلاث سنوات على وجوده في رتبته الاخيرة .</p>

هكذا عند الاصل

قانون رقم () لسنة ١٩٦٩
قانون معدل لقانون الامن العام

انادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الامن العام لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تبديل عبارة (رئيس اول) حيثما وردت بالقانون الاصلي بكلمة (رائد) .

المادة ٣ - تعديل المادة ٢٤ من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية قبل كلمة « يجرى » التي وردت في اولها . في حالة وجود الشاغر في الموازنة .

المادة ٤ - تعديل المادة ٢٨ من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بما يلي -

لا يجوز ترقيع الضباط المذكورين تاليا قبل مضي المدة الزمنية المحددة لكل منهم والمبينة في ادناه .

ملازم الى ملازم اول	٣ سنوات
ملازم اول الى رئيس	٣ سنوات
رئيس الى رائد	٤ سنوات
رائد الى مقدم	٤ سنوات

غير انه يجوز ترقيع الضابط من رتبة مقدم او عقيد او زعيم الى الرتبة التي تليها اذا امضى مدة سنتين كحد ادنى في رتبته وتوفرت فيه الشروط الواردة في المادة ٢٤ من القانون الاصلي .

- ٣ -

السيد الرئيس :

يلى مشروع قانون معدل لقانون الكتيب العمل لسنة ١٩٦٨ ، مادة مادة بالنسبة التي اقرتها اللجنة للمناقشة فلهذا اقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادته وعليه يجمعه وهذا هو نصه بالنسبة التي سيرفع فيها للحكومة التوقيع

ملحوظة مجلس الاعيان حول مشروع القانون المعدل لسنة ١٩٦٨

الاجراءات التي اتخذتها اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	المادة كما وردت من مجلس الاعيان	المادة كما وردت من الحكومة بالتمثيل الجديد	المادة المعدلة من الان	نص المادة (٣٤) من القانون الاصلي
انظر قرار اللجنة القانونية رقم ٦ المؤرخ في ١٩٦٨/١٢/٣١ العدد (١)	موافقة كما وردت من الحكومة	يعتبر ما جاء في المادة (٢٤) من القانون الاصلي فقرة (أ) وتضاف اليها فقرة (ب) كما يلي : - ب - تعني من كافة الرسوم والرسوم استناد العهد والكفالات التي يقدمها الموقوفون في بعثات دراسية سواء كانوا من موظفي الحكومة او من الطلاب .	المادة المعدلة من الان	لا يجوز رسم من صور المستندات والتعهد التي عليها المسمى العام وتكون فاعلة بائع العام وكذلك تعني من كافة الرسوم والرسوم والاوراق والمستندات والمستندات التي تعود للحكومة بما فيها عقود الكفالات المستأمنين موظفي الحكومة او من يترب عنهم في قبض الاموال الاجيرة ، وتقدم الى الكتيب العمل مسح صور المستندات التي عليها التوقيعات عليها وتنطبقها .

هكذا عند الاصل

قانون رقم () لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون الكاتب العدل

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الكاتب العدل لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع قانون الكاتب العدل رقم (١١) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعتبر ما جاء في المادة (٢٤) من القانون الاصيل فقرة (أ) وتضاف اليها فقرة (ب) كما يلي : -

ب - تعفى من كافة الرسوم والطاوع اسناد العهد والكفالات التي يقدمها الموفدون في بعثات دراسية سواء كانوا من موظفي الحكومة او من الطلاب .

- ٤ -

السيد الرئيس :

يتلى مشروع القانون المعدل لقانون نقل اكياس البريد لسنة ١٩٦٨ مادة مادة بالصيغة التي اقرته اللجنة للموافقة عليه .

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه مجموعه وهذا نصه بالصيغة التي سيرفع بها الحكومة الموقرة) .

قانون رقم () لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون نقل اكياس البريد

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون نقل اكياس البريد لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع

قانون نقل اكياس البريد رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يستعاض عن كلمة المدير حيثما وردت بالقانون الاصيل بكلمة (وكيل) التي تعني وكيل وزارة المواصلات .

المادة ٣ - تضاف المواد الثلاث التالية الى القانون الاصيل بعد المادة العاشرة مباشرة .

المادة ١١ - للوكيل ان يؤمن نقل البريد من وإلى المدن والقرى التي لا يوجد فيها خدمة سيارات عمومية منتظمة بواسطة لجنة العطاءات المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ١٢ - تؤلف لجنة عطاءات خاصة تدعى لجنة عطاءات نقل البريد من المدير المالي في وزارة المواصلات رئيساً وعضوين منتدبين احدهما من وزارة المالية والاخر من وزارة الداخلية ويصدق الوزير على قراراتها .

المادة ١٣ - تمارس لجنة عطاءات نقل البريد كافة الصلاحيات المخولة الى لجنة العطاءات المركزية الواردة في نظام اللوازم رقم ٨٧/١٩٦٥ .

المادة ٤ - يعاد ترقيم المادتين ١١ و ١٢ من القانون الاصيل بحيث تصبحان ١٤ و ١٥ .

- ٥ -

السيد الرئيس :

يتلى القانون المؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٨ قانون مؤسسة عالية الخطوط الجوية الملكية الاردنية مادة مادة بالصيغة التي اقرته اللجنة للموافقة عليه .

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه مجموعه وهذا هو نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الحكومة الموقرة) .

قانون مؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٨

قانون مؤسسة عالية — الخطوط الجوية الملكية الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية لسنة ١٩٦٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تكون للكلمات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

أ - المؤسسة : مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية المؤلفة بموجب هذا القانون .

ب - الوزير : وزير النقل

ج - المجلس : مجلس ادارة المؤسسة

د - المدير العام : مدير عام المؤسسة

المادة ٣ - أ - يكون للمؤسسة شخصية معنوية واستقلال مالي وإداري ، ويجوز لها ان تقاضي وتقاضى بهذه الصفة وان تنيب عنها في الاجراءات القضائية المتعلقة بها النائب العام او أي شخص آخر تعينه لهذه الغاية وترتبط بوزارة النقل .

ب - على الرغم مما جاء في أي قانون آخر ، واعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون تصبح المؤسسة الخلف القانوني والواقعي لشركة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية المساهمة المحدودة وتحمل عملها في ملكية اموالها وموجوداتها على اختلاف انواعها وفي كل مالها من حقوق او عليها من التزامات وفي ما ارتبطت به من عقود واتفاقات .

المادة ٤ - يكون مركز المؤسسة الرئيسي في عمان ويجوز لها تأسيس فروع ووحدات في أي مكان في المملكة او خارجها .

المادة ٥ - أ - تتولى المؤسسة كافة عمليات النقل الجوي داخل المملكة وخارجها والقيام بعمليات استقبال وترحيل جميع الطائرات التي تهبط في وتقلع من مطارات المملكة واية اعمال فرعية اخرى تجارية او مالية او عقارية او هندسية او صناعية او تعليمية او سياحية لازمة لهذا الغرض او متصلة به او مكملة له ولها ان تقوم بصفة خاصة بما يلي : -

١ - صناعة وبناء واقامة وتجهيز وصيانة الطائرات والمحركات وهياكل الطائرات والورش وكافة الآلات والأجهزة والمعدات ووسائل النقل التي تستخدم او تلزم في القيام بعمليات النقل الجوي وما يتصل بها من عمليات وخدمات ارضية .

هكذا منه الاصل

قانون رقم () لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون الكاتب العدل

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الكاتب العدل لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع قانون الكاتب العدل رقم (١١) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعتبر ما جاء في المادة (٢٤) من القانون الاصيل فقرة (أ) وتضاف اليها فقرة (ب) كما يلي :-

ب - تعفى من كافة الرسوم والطوابع اسناد التمهيد والكتالات التي يقدمها الموفدون في بعثات دراسية سواء كانوا من موظفي الحكومة او من الطلاب .

- ٤ -

السيد الرئيس :

يتلى مشروع القانون المعدل لقانون نقل اكياس البريد لسنة ١٩٦٨ مادة مادة بالصيغة التي اقرته اللجنة للموافقة عليه .

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا نصه بالصيغة التي سيرفع بها الحكومة الموقرة) .

قانون رقم () لسنة ١٩٦٩
قانون معدل لقانون نقل اكياس البريد
المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون نقل اكياس البريد لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع

قانون نقل اكياس البريد رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يستعاض عن كلمة المدير حيناً وردت بالقانون الاصيل بكلمة (وكيل) التي تعني وكيل وزارة المواصلات .

المادة ٣ - تضاف المواد الثلاث التالية الى القانون الاصيل بعد المادة العاشرة مباشرة .

المادة ١١ - لاوكيل ان يؤمن نقل البريد من والى المدن والقرى التي لا يوجد فيها خدمة سيارات عمومية منتظمة بواسطة لجنة المعطاهات المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ١٢ - تؤلف لجنة عطاهات خاصة تدعى لجنة عطاهات نقل البريد من المدير المالي في وزارة المواصلات رئيساً وعضوين متدين احدهما من وزارة المالية والاخر من وزارة الداخلية ويصدق الوزير على قراراتها .

المادة ١٣ - تمارس لجنة عطاهات نقل البريد كافة الصلاحيات المخولة الى لجنة العطاهات المركبة الواردة في نظام اللوازم رقم ٨٧/١٩٦٥ .

المادة ٤ - يعاد ترقيم المادتين ١١ و ١٢ من القانون الاصيل بحيث تصبحان ١٤ و ١٥ .

- ٥ -

السيد الرئيس :

يتلى القانون المؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٨ قانون مؤسسة عاليه الخطوط الجوية الملكية الاردنية مادة مادة بالصيغة التي اقرته اللجنة للموافقة عليه .

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الحكومة الموقرة) .

قانون مؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٨

قانون مؤسسة عاليه — الخطوط الجوية الملكية الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون مؤسسة عاليه / الخطوط الجوية الملكية الاردنية لسنة ١٩٦٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تكون للكلمات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

أ - المؤسسة : مؤسسة عاليه / الخطوط الجوية الملكية الاردنية المؤلفة بموجب هذا القانون .

ب - الوزير : وزير النقل

ج - المجلس : مجلس ادارة المؤسسة

د - المدير العام : مدير عام المؤسسة

المادة ٣ - أ - يكون للمؤسسة شخصية معنوية واستقلال مالي وإداري ، ويجوز لها ان تقاضي وتقاضى بهذه الصفة وان تنيب عنها في الاجراءات القضائية المتعلقة بها النائب العام او أي شخص آخر تعينه لهذه الغاية وترتبط بوزارة النقل .

ب - على الرغم مما جاء في أي قانون آخر ، واعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون تصبح المؤسسة الخلف القانوني والواقعي لشركة عاليه / الخطوط الجوية الملكية الاردنية المساهمة المحدودة وتحمل عليها في ملكية اموالها وموجوداتها على اختلاف انواعها وفي كل مالها من حقوق او عليها من التزامات وفي ما اربطت به من عقود واتفاقات .

المادة ٤ - يكون مركز المؤسسة الرئيسي في عمان ويجوز لها تأسيس وانشاء فروع ووكالات في أي مكان في المملكة او خارجها .

المادة ٥ - أ - تتولى المؤسسة كافة عمليات النقل الجوي داخل المملكة وخارجها والقيام بعمليات استقبال وترحيل جميع الطائرات التي تهبط في وتقلع من مطارات المملكة اية اصمال فرعية اخرى تجارية او مالية او عقارية او هندسية او صناعية او تعليمية او سياحية لازمة لهذا الغرض او متصلة به او مكمل له ولها ان تقوم بصفة خاصة بما يلي :-

١ - صناعة وبناء واقامة وتجميع وصيانة الطائرات والمحركات وهياكل الطائرات والورش وكافة الآلات والأجهزة والمعدات ووسائل النقل التي تستخدم او تلزم في القيام بعمليات النقل الجوي وما يتصل بها من عمليات وخدمات ارضية .

هكذا منه الاصل

٢ - انشاء واستغلال المطارات والمستودعات والمخازن والحظائر ومراكز استقبال وترحيل الطائرات والورش بكافة الآلات والأجهزة والمعدات والمباني والفنادق والمطاعم المتعلقة بأغراضها .

٣ - القيام بالبيع او الشراء او التأجير او الاستئجار في كل ما يتصل بعمليات النقل الجوي في الطائرات والمحركات والأجهزة والورش والآلات والمعدات والجرافات ووسائل النقل والمهمات الارضية والخدمات .

٤ - الاشتغال باعمال الوكالة التجارية عن مؤسسات صناعة الطائرات والمياكل والمحركات والورش والأجهزة والآلات - والمعدات ووسائل النقل ومهمات الاستقبال والترحيل وغيرها من المهمات الارضية .

٥ - الاشتغال باعمال الوكالة في الخدمات في الداخل والخارج وما يتصل بها من استقبال وترحيل وتموين للطائرات والركاب وبيع التذاكر ونقل الركاب والبضائع والتأمين والتخليص عليها وتقديم كافة المساعدات والخدمات الجوية والارضية بكافة انواعها اللازمة لتنفيذ هذا الغرض بما في ذلك نقل الركاب من مكاتب المؤسسة الى المطار وبالعكس .

٦ - الاشتغال بكافة العمليات السياحية المتعلقة بأغراضها في الداخل والخارج واعداد وإقامة حفلات الطيران والمسابقات والمعارض والقيام بكافة الاعمال اللازمة لتشجيع الطيران وتدعيمه .

٧ - الاشتغال بعمليات تبادل العملة المتصلة بنشاط المؤسسة وعرض وبيع البضائع والمنتجات على طائراتها وفي مكاتبها ومبانيها وما تنشئه او تستغله من فنادق ومطاعم .

٨ - الاشتغال بكل ما يتصل بالتصوير والمسح الجوي ومكافحة الآفات الزراعية وتبخير المحاصيل من الجو وكذلك بكل ما يتصل بالاعمال اللاسلكية وبالأحوال الجوية .

٩ - انشاء وإدارة معاهد للطيران واللاسلكي والهندسة والخدمات الجوية والارضية والتدريب العلمي على الطيران والملاحة الجوية .

١٠ - تاهيل واعداد ابناء المملكة لتولي الاعمال الفنية والادارية اللازمة لنشاط الطيران .

ب - للمؤسسة ان تشترك بأي وجه من الوجوه مع الهيئات التي تزاوِل اعمالا شبيهة بأعمالها او التي تعاونها على تحقيق اغراضها في الداخل او في الخارج .

ج - للمؤسسة بموافقة مجلس الوزراء ان تندمج مع اية شركة او مؤسسة اخرى او تشتريها او تلحقها بها .

المادة ٦ - أ - ١ - يكون رأسمال المؤسسة الاصلي مليون ومائتين وخمسين الف دينار تدفع من خزينة الدولة .

٢ - على المؤسسة خلال فترة اقصاها ٣١ كانون الاول ١٩٦٨ تقييم كافة موجوداتها وازضافة ما يزيد عن قيمتها عن المبلغ المحدد في الفقرة السابقة الى رأس مالها .

٣ - تتم عملية التقييم وفق الاصول المحاسبية من قبل لجنة يعينها مجلس الوزراء لهذه الغاية ، ويخضع هذا التقييم لموافقة مجلس الوزراء .

ب - يجوز للمؤسسة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من المجلس ان تزيد رأسمالها الى الحد الذي تراه ضرورياً .

المادة ٧ - يتولى شؤون المؤسسة والقيام بأعمالها :

أ - مجلس ادارة

ب - مدير عام

ج - جهاز تنفيذي

المادة ٨ - أ - يتألف المجلس من رئيس واربعة اعضاء يمثلون الحكومة وثلاثة اعضاء من القطاع الخاص من ذوي الكفاءة والخبرة يعينهم جميعاً مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ، على ان يقرن تعيين الرئيس بالارادة الملكية .

ب - تكون مدة المجلس اربع سنوات ويجوز عند انتهائها اعادة - تعيين نفس اعضاء المجلس السابق وفقاً لما جاء في الفقرة السابقة كما يجوز لمجلس الوزراء من وقت لآخر استبدال جميع او بعض اعضاء المجلس اذا اقتضت المصلحة ذلك .

ج - اذا شغل لأي سبب من الاسباب مركز عضو في مجلس الادارة فيعين من يخلفه فيه وفقاً لما جاء بالفقرة (أ) من هذه المادة .

د - يختار المجلس من بين اعضاءه نائباً للرئيس يتولى اعماله ويمارس صلاحياته في حالة غيابه .

هـ - يقرر مجلس الوزراء مكافآت اعضاء المجلس على ان لا تتجاوز الحد المعين في نظام الخدمة المدنية للموظفين وقانون الشركات لغير الموظفين .

المادة ٩ - لا يجوز لعضو المجلس ان يشترك بصورة مباشرة او غير مباشرة في ملكية او ادارة اية هيئة او شركة اخرى تقوم باعمال مشابهة لأعمال المؤسسة او منافسة لها .

المادة ١٠ - يتولى المجلس كافة السلطات اللازمة لإدارة اعمال المؤسسة وتصريف امورها ورسم السياسة العامة التي تدير عليها ويمارس في سبيل ذلك كافة الصلاحيات بما في ذلك اصدار التعليمات التي يراها ضرورية لتأمين هذه الغاية .

المادة ١١ - يمثل رئيس المجلس المؤسسة في صلاتها بكافة السلطات والهيئات والأشخاص الآخرين .

المادة ١٢ - أ - يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه ، ويدعى للأجتماع مرة في كل شهر على الأقل ولا يكون اجتماعه صحيحاً الا اذا حضره خمسة اعضاء بمن فيهم الرئيس وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وفي حالة التساوي يرجح الجانب الذي يصوت معه الرئيس .

ب - يجوز لثلاثة من اعضاء المجلس على الأقل دعوة المجلس الى الاجتماع .

المادة ١٣ - يعين المدير العام بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس على ان يقرن القرار بالارادة الملكية :

المادة ١٤ - يقوم المدير العام بتطبيق وتنفيذ السياسة التي يرسمها المجلس ويتولى ادارة المؤسسة على الوجه الذي يكفل تحقيق اهدافها وفق احكام هذا القانون والانظمة والتعليمات التي تصدر بمقتضاه .

المادة ١٥ - يجري انتقاء وتعيين موظفي ومستخدمي المؤسسة وتحديد شروط استخدامهم وعزلهم وانهاء خدماتهم وتحديد رواتبهم وتعيين واجباتهم وحقوقهم وسائر الامور الاخرى المتعلقة بهم بموجب النظام والانظمة او العقود المعمول بها من قبل شركة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية المساهمة المحدودة عند نفاذ هذا القانون وما سيطرأ عليها من تعديلات او سيحل محلها من انظمة يضعها المجلس بموافقة مجلس الوزراء .

المادة ١٦ - يجوز لمجلس الوزراء بناء على طلب المجلس اعارة موظفي الحكومة الى المؤسسة وفق القوانين والانظمة المعمول بها .

المادة ١٧ - بالرغم من احكام أي تشريع آخر تعفى رواتب موظفي المؤسسة الأجانب والطيارين ومساعدتهم من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية .

المادة ١٨ - تبدأ السنة المالية للمؤسسة في اول كانون الثاني وتنتهي في آخر كانون الاول من كل عام باستثناء السنة الاولى فتبدأ من تاريخ نفاذ هذا القانون وتنتهي في آخر كانون الاول من سنة ١٩٦٨ .

المادة ١٩ - أ - يكون للمؤسسة ميزانية مستقلة يعدها المجلس قبل مدة لا تقل عن شهر من تاريخ انتهاء السنة المالية يرفعها بواسطة الوزير للتصديق عليها من قبل مجلس الوزراء .

ب - يعد المجلس خلال مدة اقصاها اربعة اشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية تقريراً شاملاً عن اعمال المؤسسة مرفقاً به الحساب الختامي شاملاً حساب الأرباح والخسائر يرفعه بواسطة الوزير لمجلس الوزراء وتلتزم الحكومة بتغطية الخسائر ان وجدت :

ج - مع مراعاة ما جاء بالفقرتين السابقتين ، تضمن الحكومة ضماناً مطلقاً لجميع التزامات المؤسسة شريطة حصولها على موافقة مجلس الوزراء المسبقة على هذه الالتزامات وتلتزم المؤسسة خلال فترة اقصاها ثلاثين يوماً من تاريخ نفاذ هذا القانون بتقديم كشف الى مجلس الوزراء بواسطة الوزير تبين فيه جميع الالتزامات المترتبة عليها بتاريخ نفاذه .

د - تلتزم المؤسسة بتقديم تقرير عن وضعها المالي بواسطة الوزير مرة كل ثلاثة اشهر الى مجلس الوزراء ليتسنى له الاطلاع على سير اعمالها .

المادة ٢٠ - أ - تتبع المؤسسة في تنظيم حساباتها وسجلاتها مبادئ المحاسبة التجارية وبصورة خاصة لتلك المبادئ التي تتبعها شركات ومؤسسات النقل الجوي .

ب - يتولى مراقبة وتدقيق حسابات المؤسسة فاحص حسابات قانوني يعينه ويحدد اتعابه مجلس الوزراء بتنسيب من المجلس في بداية كل سنة مالية ولمجلس الوزراء ان يكلف ديوان المحاسبة القيام بهذه المهمة .

المادة ٢١ - أ - تتمتع المؤسسة بشكل عام بجميع الاعفاءات والتسهيلات المقررة في أي وقت للوزارات والمؤسسات الحكومية .

ب - تعفى المؤسسة بشكل خاص من رسوم واجور المبوط والإيواء في المطارات ومن رسوم استعمال المطارات ومنشأتها واجهزة الرادار واجهزة المواصلات اللاسلكية (التلوكومنيكيشن) وحظائر الطائرات (المانكرز) .

ج - تعفى المؤسسة من الرسوم الجمركية والمكوس على جميع مستورداتها ومشترياتها المحلية من الآلات والمعدات والادوات وقطع الغيار واللوازم وجميع المواد الاخرى اللازمة لاستعمالها او للبيع على طائراتها او التي تقوم بتوزيعها للدعاية لها بما لا تزيد القيمة الشرائية في المنشأ لكل وحدة منها على الدينارين .

المادة ٢٢ - يضع مجلس الوزراء بتنسيب من المجلس الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٣ - يلغى هذا القانون احكام أي تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكامه .

المادة ٢٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا عند الاصل

(ب)

السيد الرئيس :

ارجو من معالي المقرر تلاوة قرار اللجنة القانونية رقم (٤) المؤرخ في ١٣/٢/١٩٦٩

المقرر :

قرار رقم (٤)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصائها القانوني بتاريخ ١٣/٢/١٩٦٩ برئاسة دولة رئيس المجلس وحضور كل من اصحاب المعالي السادة : المقرر ، عبد الرحيم الواكد ، الاعضاء ، عبد الرحمن خليفة انسطاس حنانيا ، اكرم زعير .

ونظرت في مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة التالية المحالة عليها من قبل دولة رئيس المجلس وبعد دراستها وتدقيقها قررت توصية المجلس الكريم بما يلي : -

١ - الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون الجمارك والمكوس لسنة ٩٦٨ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب المقرر مع اجراء التعديل التالي عليه وهو : -
ه شطب عبارة (يجوز للمحكمة ان تقبل في معرض البينة التقرير المقدم بنتيجة الفحص والتحليل دون ان يدعى الموظف المختص للمحكمة لاداء الشهادة حول هذا التقرير) الواردة في وسط المادة (٤١) المعدلة بموجب المادة (٢) من مشروع القانون المعدل .

٢ - الموافقة على القانون المؤقت رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ قانون التعاون بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب المقرر مع ادخال التعديلات التالية وهي : -

أ - يستعاض عن كلمة (القسم) الواردة في عناوين المواد بكلمة (الفصل)

ب - في المادة الرابعة الفقرة (ب) يستعاض عن عبارة (بشكل ملائم) الواردة في آخرها بعبارة (بالشكل الذي تقرره هيئتها العمومية)

ج - في المادة التاسعة الفقرة (أ) البند (٣) تضاف كلمة (اتحاد) بعد كلمة (اموال)

د - المادة (٣٣) تضاف صياغتها بالشكل التالي : -

المادة ٣٣ - كل عضو في جمعية تعاونية : -

١ - تخلف عن اعطاء اي اشعار او اخطار او ارسال اي تقرير او كشف او مستند ، او تخلف عن القيام بأي فعل او امر او لم يسمح باجراء اي فعل او امر يقتضيه هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه .

٢ - قدم من قاعد تقارير او كشولا او معلومات كاذبة او غير واقية . يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً من قبل المحكمة المختصة .

٣ - الموافقة على تأييد قرار مجلس النواب الموقر المتضمن رفض القانون المؤقت رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون مؤسسة عالية/الخطوط الجوية الملكية الاردنية بسبب ان جميع مواده قد ادمجت في القانون الاصلي الوارد ذكره في القرار رقم (٣) المؤرخ في ١٣/٢/١٩٦٩ .

٤ - الموافقة على رفض مشروع قانون وزارة الشؤون البلدية والقروية لسنة ١٩٦٨ للاسباب التالية : -

أ - لا يوجد هناك وزارة تسمى (وزارة الشؤون البلدية والقروية) واما هناك وزارة تدعى (وزار الداخلية للشؤون البلدية والقروية) وهذه انشئت منذ عام ١٩٦٥ وقد ارسى بهذا الاسم جميع الصلاحيات التي كانت تمارسها وزارة الداخلية بالقوانين التالية : -

قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

قانون ادارة القرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٤

قانون الانشاءات والخدمات القروية رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٧ .

ب - ان تنفيذ احكام هذا المشروع لو صدق عليه يوقع الحكومة بمشكلة دستورية لا يمكن تجاوزها الا اذا احدثت وزارة باسم وزارة الشؤون البلدية والقروية لان الوزير المعين بموجب المرسوم الملكي الصادر بتاريخ ١٢/٢/١٩٦٨ قد سمي وزير داخلية للشؤون البلدية والقروية وهو بهـ لما الاسم يمارس صلاحياته بدون هذا المشروع .

ج - اما اذا مارسها باسم وزير الشؤون البلدية والقروية فقط مع حلف (وزير داخلية) فان اجراءاته تكون باطلة وعرضة للنقض والنسخ من قبل المحاكم .

ولهذا توصي اللجنة المجلس الكريم برفض هذا المشروع . وتوصي اللجنة بالموافقة على قرارها .

- ١ -

السيد المقرر : (متابعاً)

بالنسبة لمشروع قانون الجمارك والمكوس المعدل ، اللجنة خلقت هذه العبارة لان قانون اصول المحاكمات الجزائية يستلعي دعوة كل واحد ، واحد يعطي تقريراً ولا يأتي ليقسم البين على صحته هذا غير صحيح ولهذا السبب حذفنا هذه العبارة ، جعلناها للقانون العام الجدير الذي يفحص ناحية فنية او كيميائية يجب ان يأتي ليحلف البين امام المحكمة على صحة تقريره . هنا جاءت (يجوز للمحكمة ان تقبل التقرير بدون احضار الشاهد) فحذفنا هذه العبارة .

السيد وزير المالية : دولة الرئيس

وضعت هذه بالصيغة التي وردت في القانون الذي قدمته الحكومة وابده مجلس النواب ، الاسباب هي : وضعت هذه الفقرة لمنع المحكمة الجزائية صلاحية التصرف ومنع المواطن العادي حقاً في ان يناقش تقرير المختبر في المحكمة او منح المحكمة الاعياد على تقرير دون حاجة لدعوة منظم التقرير للمطول امامها للمناقشة اذا لم يطلب ذلك صاحب الملاءة ، ثانياً ، الفقرة المذكورة نصت على الجواز ولم تنص على الوجوب والغاؤها يتعارض مع صلاحيات المحكمة الواردة في اصول المحاكمات الجزائية والحقوقيّة ، مع العلم ان مثل هذه الصلاحيات قد منحت للمحكمة في

هكذا حذفت الأصل

بعض القوانين الخاصة مثل قانون ديوان المحاسبة وقوانين الصحة التي تعتمد هذا المبدأ فيما يتعلق بالتقارير الفنية الصادرة عن المختبرات الحكومية فهذه الفقرة في الواقع ترك للمحكمة ، يجوز لها ان تقول احضروا الخبير الذي نظم التقرير او تقول : لا لزوم لذلك ، تقول ما في لزوم على اساس انه تقرير فني وقصدت وزارة الجمارك من وراء هذا انه ليس دائماً اذا قدمت المحكمة بالتقرير - ليس ضرورياً ان يحضر المنظم من العقبة لان المختبر موجود في العقبة ، فاحضاره من العقبة لاجل قضية بسيطة ترك هذا للمحكمة في مثل هذه الظروف ولا ارى مانعاً من وجودها ولا انتفاص من حق المحكمة طلب المناقشة .

السيد المقرر:

نحن نريد ان يكون هذا العمل بالنسبة اجبارياً لانه يخل بالعدالة ، تقرير يقدمه خبير ولا يحلف اليمين عليه هذا غير معقول ، لانه يخل بالقواعد العامة المعطاة للمحاكم ، كل شاهد يجب ان يحلف اليمين ، وجدنا انه كلمة (يجوز) يعني قد تتساهل المحكمة لكن هذا يخل بحقوق المتهم كما يخل بحق الخزينة ، ولذلك ان كان الشاهد في العقبة او اي مكان المحكمة تطلبه وتسمع شهادته .

السيد وزير المالية :

نحن نعطيه الجواز .

السيد المقرر:

يا سيدي الجواز . . .

السيد وزير المالية :

نحن نترك للمحكمة اذا رأت ضرورة كان به واذا لم تر فلا لزوم ، هذا قانون لخاص كانه معلوم للاخ .

السيد المقرر:

وان كان ، ترجع للقواعد العامة تستدعي الشاهد ويحلف اليمين ، على كل حال هذا رأي اللجنة .

السيد وزير العدل:

انا اؤكد ما تفضل به معالي وزير المسالية ان وجود مثل هذه المادة في القانون والتي تطلب اللجنة حذفها ليس بالشئ الجديد وورد في عدة قوانين ، خصوصاً في المسائل الفنية ، المسائل الفنية في اغلب الاحيان لا تتحمل مناقشة ولا اي شيء ، توفيراً للناس وللجهد ، يجوز لاحدكم ان يحضر تقريراً من مصر فالمحكمة تتطلع على هذا التقرير فاذا لم يعترض عليه الطرفان كان به والا يحضر ، هذه خصوصاً في المسائل الفنية وموجودة في عدة قوانين في عدة بلاد ، شيء مألوف جداً .

السيد المقرر:

يا سيدي هذا شيء في القوانين المدنية يجوز لكن في القواعد الجزائية ؟ لو جاء تقرير من طبيب وقال سبب الوفاة كذا وكذا معنى هذا ان رأي الطبيب اصبح قطعياً ، تأتي المحكمة وتقول اريد ان اسمحك واناقشك ، مناقشة الشاهد ومماحه اوفق للبلالة ما في شك .

السيد وزير المالية :

في جواز للمحكمة .

السيد المقرر:

نحن نريد ان نجبر المحكمة ان تطلب الشاهد اجبارياً .

السيد خليفة:

من قواعد الدفاع للمتهم لأي قضية تعطيه بعض القوانين الحق ان يستدعي صاحب التقرير حتى لو كان فنياً وكما ذكر معالي المقرر كطبيب حيناً يسألني بتقرير المتهم من حقه ان يستدعي الطبيب ويناقشه امام المحكمة ويحلف اليمين على صحة التقرير .

السيد المقرر:

بدون يمين هل يصير ؟ على الاقل يحلف اليمين امام المحكمة ان هذا التقرير صحيح ، لا أحد يناقشه .

السيد رئيس الوزراء :

ما في شك التقرير الذي له هذه الصفة يعتبر شهادة ، ويعتبر بينه ، وفي الامور الجزائية يجب ان يمثل باليمين وانا اميل الى رأي اللجنة القانونية .

السيد الرئيس :

اذن هل يوافق المجلس على رأي اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على القانون كما عدله اللجنة ؟

الجميع : موافقون

وهذا نص القانون كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سيماد فيها الى مجلس النواب المرقر .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٦٩

قانون معدل لقانون الجمارك والمكوس

مادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع قانون الجمارك والمكوس رقم (١) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٤١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة ٤١ :

يجوز للسلطة ان تحيل الى مختبر دائرة الجمارك او لأي جهة فنية مختصة اخرى اية بضاعة مستوردة من اجل فحصها وتحليلها فيها .

تستوفي الرسوم التي يتقاضاها مختبر دائرة الجمارك وفق نظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

هكذا من الأصل

أ - بالإضافة الحملة التالية الى آخر موارد بالفقرة الثانية منها ، وان يخفيها لتتناسب مع مقاصد الاتفاقيات الاقتصادية التي تربط بها الدولة .

مادة ٤ - تعدل المادة (١٦٦) من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها تحت حرف (ج) :

مادة ٥ - تعدل المادة (١٨١) من القانون الاصيلي باضافة الفقرة التالية اليها تحت حرف (ج) :

يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً من قبل المحكمة المختصة .

الميد الرئيس :

الجميع : موافقون .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا القانون كما عدته اللجنة ؟

الجميع : موافقون

وہذا نص القانون كما وافق عليه المجلس
وبالصيغة التي سعاد فيها الى مجلس النواب الموقر .

- Y -

السيد المقرر :

بالنسبة للقانون المؤقت رقم ٥٥ لسنة ٦٨ قانون التعاون. اضطررنا لتعديل هذا القانون لأنه قال : كل من يخالف احكام هذا القانون يعاقب بكذا ، فوجدنا ان هناك مخالفات في القانون فقد تحدث مخالفات مدنية ولذلك نحن عدلنا المادة وجعلنا المخالفات التي تستحق العقوبة كما يلي :

١ - كل عضو من أعضاء جمعية تعاونية
يخلف عن إعطاء أي أشعار أو إخطار أو إرسال أي
تقرير أو كشف أو مستند أو يخلف عن القيام بأي فعل
أو أمر أو لم يسمح بأجراء أي فعل أو أمر يقتضيه
هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بمقتضاه .

٢. - قسم عن قصد تقارير أو كشولاً أو معلومات غير ذاتية

قانون التعاون

مراد عامة

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون أو أي نظام صادر بمقتضاها المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

تعني كلمة (المملكة) المملكة الاردنية الهاشمية

وتعني كلمة (الحكومة) حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

وتعني كلمة (الوزارة) وزارة الاقتصاد الوطني

وتعني كلمة (الوزير) وزير الاقتصاد الوطني

وتعني كلمة (المنظمة) المنظمة التعاونية الاردنية المؤلفة بمقتضى هذا القانون

وتعني كلمة (المجلس) مجلس ادارة المنظمة

وتعني عبارة (المدير العام) المدير العام للمنظمة التعاونية او نائبه المفوض

وتعني عبارة (المدير العام) مدير أي من دوائر المنظمة والمولفة بمقتضى احكام هذا القانون .
وتعني كلمة (مدير)

وتعني كلمة (الجمعية) اية جمعية تعاونية اولية او ثانوية مسجلة بمقتضى احكام هذا القانون

وتعني كلمة (اتحاد) اي الاتحاد تتنظم في عضويته جمعيات تعاونية .

المادة ٣ - غايات التعاون :

أ - تنمية الروح التعاونية بين المواطنين للاعتماد على انفسهم وتوفير وسائل التأهيل لهم بحيث يصبحون قادرين على تحسين مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الدخل ،

ب - توحيد الجهود والعمل وفق مبادئ المساعدة الذاتية لتنمية المجتمعات والعمل في مختلف حقول الإنتاج والاستهلاك والخدمات.

هكذا في الأصل

المادة ٤ - مبادئ التعاون :

- أ - يكون الانتساب للجمعية اختيارياً وباب العضوية مفتوحاً لجميع الاشخاص الذين يستطيعون الاستفادة من خدماتها والمستعدين لتحمل مسؤوليات العضوية وذلك دون أي تمييز اجتماعي او سياسي او ديني .
- ب - الجمعيات منظمات ديمقراطية يدير شؤونها الاشخاص المنتخبون او المعينون بالصورة التي يوافق عليها الاعضاء ويكونون مسؤولين امامهم ، ويتمتع الاعضاء في الجمعيات الاولى بحقوق متساوية في التصويت ويشاركون في اتخاذ القرارات التي تؤثر على جميعياتهم اما الجمعيات الثانوية فتكون ادارتها ديمقراطية بالشكل الذي تقرره هيئتها القومية .
- ج - تدفع فائدة لا تزيد على ٦٪ على رأس المال الاسهم المدفوع ان تحقق فائض .
- د - ان الفائض او الوفرة الذي ينتج عن تعاظم الجمعية الاستهلاكية لاعمالها او التي تعمل في حقل التوريد يخص تلك الجمعية ولذلك يجب ان يوزع بطريقة يحتسب فيها حصول عضو على عائد من حساب الآخرين .
- هـ - المال الاحتياطي للجمعيات يعتبر اموالاً خاصة لهذه الجمعيات ويجري توزيعه على الاعضاء وفقاً للنظام في حالة تصفية الجمعية .
- و - على الجمعيات ان تخصص في كل عام مبلغاً من المال لتعليم الاعضاء واعضاء لجان الادارة والمستخدمين والمواطنين المبادئ والممارسات التكنية التعاونية في كلا المجالين الاقتصادي والاجتماعي .
- ز - على الجمعيات بنية خدمة مصالح اعضائها ومجتمعاتهم ان تتعاون تعاوناً فعالاً ووثيقاً بكافة الوسائل العملية بعضها مع بعض على المستويات المحلية والقومية والدولية .

المادة ٥ - التسجيل :

- أ - يقدم طلب تأسيس الجمعية الى المنظمة للقيام باجراءات التسجيل وفقاً لنظام يصدر بموجب هذا القانون .
- ب - ترفع المنظمة للوزير طلب التأسيس بعد الفراغ من اتخاذ اجراءاتها خلال شهر واحد من تسلمها الطلب مشفوعاً برأيها في تأسيس الجمعية .
- ج - في حالة رفض المنظمة طلب التسجيل يحق للطلاب رفع الأمر للوزير خلال اسبوعين من تبليغه قرار رفض الطلب ويكون قرار الوزير نهائياً .
- د - تحتفظ الوزارة بالوثائق التالية :
- ١ - سجل الجمعيات
 - ٢ - شهادات التسجيل وقوائمها
 - ٣ - نظام أية جمعية مسجلة
 - ٤ - الامر الصادر بتصفية أية جمعية
 - ٥ - الامر الصادر بالغاء تسجيل أية جمعية

القسم الثاني

المنظمة التعاونية الاردنية

- المادة ٦ - أ - تؤسس في المملكة منظمة اهلية تسمى (المنظمة التعاونية الاردنية) وتكون لها شخصية اعتبارية مستقلة وتعمل وفق احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .
- ب - للمنظمة ان تمتلك وتتصرف بممتلكاتها وتتعاقد وتقيم الدعاوى وتقام عليها باسمها ويمثلها مجلس ادارتها او من ينوب هذا المجلس لدى كافة المحاكم .
- ج - تعفى المنظمة من جميع الضرائب والرسوم الحكومية بما فيها رسوم الطوابع .
- المادة ٧ - أ - ان غايات المنظمة هي نشر الحركة التعاونية في المملكة بغية رفع المستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي لاعضاء الجمعيات والمجتمعات المحلية ، وبالتالي زيادة اسهامهم في الانتاج والتنمية الشاملة ، ولتحقيق ذلك تقوم المنظمة بما يلي :
- ١ - تأسيس الجمعيات من مختلف الانواع والأغراض والعمل على تسجيلها وتصنيفها والغاء تسجيلها .
 - ٢ - تقديم الارشاد والتوجيه والخدمات الفنية للجمعيات واعضاؤها بما في ذلك مراقبة حساباتها وتدقيقها .
 - ٣ - نشر الثقافة التعاونية بكافة وسائل الاتصال بال جماهير وادارة المعهد التعاوني .
 - ٤ - تأسيس بنك تعاوني وادارته ليتولى اصدار القروض للجمعيات والأعضاء التعاونيين وتقديم الخدمات المصرفية بشكل عام لهم .
 - ٥ - القيام باعمال التوريد والتسويق والتأمين وجميع الخدمات التي تعزز الموقف المالي للمنظمة واعضاؤها .
 - ٦ - تمثيل الحركة التعاونية وتنظيم علاقاتها مع المؤسسات التعاونية في الداخل والخارج .
- المادة ٨ - يكون مركز المنظمة في العاصمة ولها ان تفتح فروعاً في المملكة .

الفصل الثالث

رأس المال الاسهم والاحتياطي

- المادة ٩ - أ - يتألف رأسمال المنظمة التعاونية من :
- ١ - اموال الاتحاد التعاوني المنقولة وغير المنقولة .
 - ٢ - اموال المعهد التعاوني المنقولة وغير المنقولة .
 - ٣ - اموال اتحاد مراقبة الحسابات المنقولة وغير المنقولة .
 - ٤ - من مساهمة الحكومة في رأس مال المنظمة .
 - ٥ - من مساهمة الجمعيات التعاونية .
 - ٦ - من اية هبات او مساعدات يقرر مجلس الادارة ضمنها الى رأس المال .

- ب - تساهم كل جمعية بعدد غير محدود من الاسهم قيمة كل منها عشرة دنانير .
ج - تدفع كل جمعية فور قبولها في عضوية المنظمة قيمة سهمين على الأقل .
د - تدفع كل جمعية سنوياً قيمة سهم واحد على الأقل اذا كان عدد اعضائها اقل من مئة عضو ، وتدفع قيمة سهمين على الأقل اذا كان عدد اعضائها مئة فأكثر .
هـ - يجوز للمجلس ان يقرر اقتطاع نسبة مئوية من القروض الصادرة للجمعية مساهمة لها في رأس المال .

المادة ١٠ - أ - يجوز للمجلس ان يقرر توزيع فوائد على الاعضاء المساهمين (ماعدا الحكومة) وذلك اما باضافتها الى مساهمة الجمعيات او بدفعها نقداً اليها .

ب - تحتفظ المنظمة باحتياطي عام تقيد فيه رصيد فائضها الصافي السنوي حسبما يقرره المجلس .

المادة ١١ - تقبل المنظمة الودائع في الحسابات الجارية او لاجل من الجمعيات واعضاؤها والمواطنين غير المتسبين للجمعيات ، ويجوز لها ان تدفع فوائد على هذه الودائع .

المادة ١٢ - يجوز للمنظمة عقد القروض من مصادر التمويل المحلية والخارجية وذلك وفقاً لقرارات المجلس .

المادة ١٣ - تخصص الحكومة منحة سنوية للمنظمة لا تقل عن خمسين الف دينار وذلك لتغطية نفقات المنظمة او جزء منها ، ولا تعتبر هذه المنحة مساهمة للحكومة في رأس المال .

الفصل الرابع

الادارة

المادة ١٤ - أ - يتولى ادارة شؤون المنظمة مجلس ادارة مؤلف من :

وزير الاقتصاد الوطني	رئيساً
المدير العام	نائباً للرئيس
امين عام مجلس الاعمار	عضواً
وكيل وزارة الزراعة	عضواً
نائب مدير عام مؤسسة الاقراض الزراعي	عضواً
ممثلون عن الجمعيات	اعضاء

ب - يكون عدد الاعضاء في المجلس من ممثلي الجمعيات متناسباً مع مساهمة الجمعيات في رأس المال على الا يقل عددهم عن اربعة ممثلين وفي حالة زيادة المساهمة الأهلية في رأس مال المنظمة وزيادة عدد اعضاء المجلس على احد عشر عضواً تكون زيادة التمثيل الاهلي على حساب تخفيض تمثيل القطاع العام بقرار من مجلس الوزراء .

المادة ١٥ - أ - يعين مجلس الادارة المدير العام وذلك لمدة ثلاث سنوات ويجوز ان يعاد تعيينه لمدة لا تتجاوز الثلاث سنوات .

ب - يحدد مجلس الادارة راتب المدير العام وعلاواته .

المادة ١٦ - يكون المدير العام المنفذ الرئيسي لسياسة المنظمة وادارة اعمالها كما يكون مسؤولاً امام المجلس عن تنفيذ قراراته .

الفصل الخامس

الجمعيات

المادة ١٧ - تصبح كل جمعية تعاونية مسجلة وكانت عضواً في الاتحاد التعاوني السابق عضواً في المنظمة التعاونية الاردنية واية جمعية تعاونية يقرر مجلس الادارة منحها لعضوية المنظمة بناء على طلبها .

المادة ١٨ - يجتمع ممثلوا الجمعيات مرة واحدة على الأقل في السنة بناء على دعوة رئيس المجلس ، ، قوم الهيئة العمومية في هذا الاجتماع بما يلي :

أ - مناقشة تقرير المجلس السنوي عن اعمال المنظمة والموازنة العمومية وحساب الدخل والمصروف والفائض او العجز ، والاقتراح على التواصي . والمقترحات واصدار القرارات بشأنها .

ب - دراسة خطة العمل للسنة المقبلة في ضوء الموازنة التقديرية للمنظمة وتقديم الاقتراحات التي ترمي الى دعم المنظمة وتشجيع الحركة التعاونية وقيام الجمعيات بوظائفها في خدمة الاقتصاد الوطني والتنمية الشاملة .

ج - النظر في أية اعمال يدرجها المجلس على جدول الأعمال .

د - قرارات الهيئة العمومية تعتبر ملزمة لمجلس الإدارة .

هـ - الهيئة العمومية هي السلطة العليا في المنظمة التعاونية الأردنية .

المادة ١٩ - تمثل كل جمعية في اجتماع الهيئة العمومية بممثل واحد ويألف النصاب القانوني بحضور ممثلي الاكثية المطلقة للجمعيات المسجلة ويكون رئيس المجلس رئيساً للهيئة العمومية .

المادة ٢٠ - يجوز عقد اجتماعات لممثلي الجمعيات على مستوى المحافظة او اللواء كما يجوز عقد اجتماعات خاصة لممثلي أي اتحاد ، وذلك لبحث الامور المتصلة بهذه الجمعيات .

هكذا منه لأجل

الفصل السادس

البنك التعاوني

المادة ٢١ - يؤسس في المنظمة مصرف يسمى (البنك التعاوني) يتعاطى جميع الاعمال المصرفية مع الجمعيات واعضاءها وتقديم التسهيلات الائتمانية لها .

المادة ٢٢ - رأسمال البنك التعاوني مائتا ألف دينار ويجوز للهيئة العامة بتسيب مجلس الادارة زيادة رأس المال في أي وقت تشاء .

المادة ٢٣ - أ - تزود المنظمة البنك المركزي الاردني بجميع المعلومات التي يطلبها وتنسق سياسة الاقتراض مع السياسة الائتمانية التي يقرها البنك المركزي الاردني .

ب - تعتبر جميع القروض والسلف التي منحها الاتحاد التعاوني المركزي جزءاً من موجودات البنك وتؤول ملكية الفوائد المترتبة عليها لحساب المنظمة في البنك ويحل البنك محل الاتحاد التعاوني بحيث يتمتع بجميع الحقوق والامتيازات الممنوحة للاتحاد دون الحاجة لاية اجراءات قانونية اخرى .

ج - يسري على جميع الاموال والقروض والفوائد التي انتقلت من الاتحاد المركزي للبنك قانون تحصيل الاموال الاميرية .

د - يجوز للبنك ان يحتفظ بالموجودات التي لم يرد عليها نص في هذا القانون او النظام والتي انتقلت ملكيتها اليه من الاتحاد المركزي وذلك الى ان يتم تصفيتهما .

المادة ٢٤ - تؤلف لجنة استشارية لرسم السياسة الائتمانية للبنك التعاوني من :

أ - ممثل عن البنك المركزي الاردني

ب - ممثل عن مؤسسة الاقتراض الزراعي

ج - مدير البنك التعاوني

د - ممثل عن مجلس الاعمار

هـ - احد اعضاء مجلس الادارة من ممثلي الجمعيات التعاونية يختاره المجلس .

وتجتمع هذه اللجنة مرة واحدة على الاقل كل ثلاثة اشهر وتقدم توصياتها الى المجلس لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .

المادة ٢٥ - تحصل جميع اموال المنظمة والقروض المقررة والمستحقة من الجمعيات والافراد وفق قانون تحصيل الاموال الاميرية .

الفصل السابع

المعهد التعاوني

المادة ٢٦ - يؤسس معهد للتدريب والبحث التعاوني يسمى (المعهد التعاوني) وتكون اهدافه ما يلي :-

أ - نشر الثقافة التعاونية وايصالها بمختلف وسائل الاعلام الى الجمهور وتزويد العاملين في الميدان بالمواد والوسائل التعليمية والتثقيفية .

ب - تدريب جهاز فني من موظفي المنظمة والجمعيات القادرين على نشر الحركة التعاونية وخدمة الجمعيات والاسراع بمجلة تقدمها وخدماتها للمجتمعات المحيطة لها .

ج - اجراء الأبحاث العلمية التعاونية وتنسيقها ونشر نتائجها

د - تقييم الحركة التعاونية بشكل موضوعي ودوري وتقديم التوصيات والاقتراحات الى المجلس بنتائج هذا التقييم .

المادة ٢٧ - تؤلف لجنة استشارية للمعهد التعاوني على الشكل التالي :-

أ - ممثل عن وزارة التربية والتعليم

ب - ممثل عن وزارة الزراعة

ج - ممثل عن الجامعة الاردنية

د - مدير المعهد

هـ - احد اعضاء المجلس من ممثلي الجمعيات التعاونية يختاره المجلس وتجتمع هذه اللجنة مرة واحدة على الاقل كل ثلاثة اشهر ، وتقدم توصياتها الى المجلس لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .

الفصل الثامن

دائرة مراقبة الحسابات

المادة ٢٨ - تؤسس في المنظمة دائرة خاصة بالمراقبة الحسابية يديرها مدير متخصص بشؤون مراقبة الحسابات وتقوم الدائرة بالوظائف التالية :

أ - المراقبة الداخلية لجميع حسابات المنظمة ودوائرها

ب - المراقبة الخارجية لحسابات الجمعيات

ج - تقديم تقرير سنوي عن حسابات المنظمة ودوائرها وعن حسابات كل جمعية تعاونية مسجلة وعضواً في المنظمة .

هكذا من الأصل

المادة ٢٩ - لمجلس الوزراء ان يأمر بتكليف ديوان المحاسبة تدقيق حسابات المنظمة .

المادة ٣٠ - يجوز للجمعية بالإضافة الى تدقيق المنظمة ان تعين مدققاً مجازاً وتقوم بدفع نفقات التدقيق في كلتا الحالتين .

المادة ٣١ - تقوم دائرة مراقبة الحسابات بالتدقيق وفق التعليمات التي يضعها المجلس .

الفصل التاسع

اصدار الانظمة

المادة ٣٢ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس المنظمة ان يصدر الانظمة التالية :

- أ - نظام يحدد صلاحيات المجلس والمدير العام ومكافآت الاعضاء وجميع الامور المتعلقة بإدارة المنظمة .
- ب - نظام لتسجيل الجمعيات ومراقبتها وتصنيفها وكل ما يتعلق بتسيير امورها .
- ج - نظام يبين كيفية انتخاب ممثلي الجمعيات في المجلس .
- د - نظام لإدارة البنك التعاوني والأصول الواجب اتباعها في تقديم طلبات القروض والنظر فيها واعطائها ومراقبة صرفها وتحصيلها وغير ذلك من الامور المتعلقة بتحقيق اهداف البنك التعاوني .
- هـ - نظام لإدارة المعهد التعاوني وشروط القبول ومناهج الدراسة فيه وغير ذلك من الامور التي تتعلق بتنظيم المعهد وحسن قيامه بوظائفه .
- و - نظام للموظفين والمستخدمين يحدد شروط التعيين والرواتب والتعويضات والمكافآت وغير ذلك من الامور المتعلقة بهم .
- ز - نظام للارزام وحفظ قيودها وسجلاتها واستهلاكها وغير ذلك من الاحكام التي تنظم الحصول على المعدات والادوات واللوازم الضرورية لعمل المنظمة .
- ح - أي نظام آخر لتنفيذ احكام هذا القانون .

الفصل العاشر

العقوبات

المادة ٣٣ - كل عضو في جمعية تعاونية :

- ١ - تخلف عن اعطاء أي اشارة او اخطار . او ارسال أي تقرير او كشف او مستند ، او تخلف عن القيام بأي فعل أو أمر أو لم يسمح بإجراء أي فعل أو أمر يقتضيه هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه .

٢ - قدم عن قصد تقارير أو كشوفاً أو معلومات كاذبة أو غير واقية . يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً من قبل المحكمة المختصة .

الفصل الحادي عشر

احكام عامة

المادة ٣٤ - تبتدئ السنة المالية للمنظمة وجميع الجمعيات اعتباراً من واحد كانون الثاني من كل سنة الى الحادي والثلاثين من كانون الاول من تلك السنة .

المادة ٣٥ - تعتبر كل جمعية موجودة قبل نفاذ هذا القانون مسجلة بمقتضى قانون جمعيات التعاون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٦ انها مسجلة بمقتضى هذا القانون ويبقى نظامها الداخلي مساماً لا يتنافى واحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه معمولاً به الى ان يعدل او يلغى .

المادة ٣٦ - تعتبر جميع التعيينات التي جرت بمقتضى القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٦ والانظمة والأوامر والأشعارات والاعلانات والاحكام التي صدرت بمقتضاه والدعاوى والاجراءات التي اتخذت بموجبها انها جرت او صدرت بمقتضى هذا القانون .

المادة ٣٧ - يلغى القانون والانظمة التالية :

- أ - قانون جمعيات التعاون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٦
- ب - نظام المعهد التعاوني رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٣
- ج - نظام جمعيات التعاون رقم (١) لسنة ١٩٥٧
- د - نظام جمعيات الأسكان التعاونية رقم (٤٢) لسنة ١٩٥٩
- هـ - نظام اتحاد مراقبة الحسابات التعاوني
- و - نظام الاتحاد التعاوني المركزي الاردني

المادة ٣٨ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا من الأصل

- ٣ -

السيد المقرر :

بالنسبة للقانون المؤقت رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون عالية/الخطوط الجوية الملكية الاردنية نحن ايدنا قرار مجلس النواب .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟

الجميع : موافقون

السيد الرئيس :

اذن هل يوافق المجلس على رفض هذا القانون ؟

الجميع : موافقون .

وهذا نص القانون كما رفضه المجلس وبالصيغة التي سيرفع فيها مرفوضاً الى الحكومة .

الاسباب الموجبة

حيث ان مؤسسة عالية/الخطوط الجوية الملكية الاردنية بحسب قانونها الجديد اصبحت تتمتع باعفاءات اقل من الاعفاءات التي كانت تتمتع بها الشركة السابقة ، بموجب شروط امتيازها . فقد وضع هذا التعديل ليتمكن المؤسسة من التمتع بكافة الاعفاءات التي كانت تتمتع بها الشركة السابقة .

قانون مؤقت رقم (٥٢) لسنة ١٩٦٨

قانون معدل لقانون مؤسسة عالية/الخطوط الجوية الملكية الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون مؤسسة عالية/الخطوط الجوية الملكية الاردنية لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل

كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٥) من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية بعد عبارة (وخارجها) مباشرة الواردة في الفقرة (أ) منها .

و القيام بعمليات استقبال وترحيل جميع الطائرات التي تهبط وتقلع من مطارات المملكة .

المادة ٣ - تعدل المادة (١٢) من القانون الاصيل بشطب كلمة (ستة) الواردة في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بكلمة (خمسة) .

المادة ٤ - تعدل المادة (٢١) من القانون الاصيل على الوجه التالي :-

أ - باضافة عبارة (واجبور) بعد كلمة (رسوم) الواردة في الفقرة (ب) منها .

ب - باضافة الفقرة الجديدة التالية الى آخرها

ج - تعفى المؤسسة من الرسوم الجمركية والمكوس على جميع مستورداتها ومشترياتها المحلية من الآلات والمعدات والادوات وقطع النيار واللوازم وجميع المواد الاخرى اللازمة لاستعمالها او للبيع على طائراتها .

- ٤ -

السيد المقرر :

بالنسبة لمشروع قانون وزارة الشؤون البلدية والقروية لسنة ١٩٦٨ ، لقد اوضحت اللجنة اسباب رفضه .

السيد الرئيس :

هل للحكومة اي اعتراض ؟

السيد المقرر :

لا داعي لوجود هذا القانون لانه لو قبلناه ومعنى هذا ان الاجراءات السابقة منذ اربعة سنوات تصبح باطلة ، كاننا نعرف بذلك ، ونحن نقول ان ممارسته بهذا الاسم صحيحة .

السيد وزير العدلية :

انا بحث مع المقرر هذا الموضوع ، ولي وجهة نظر معاكسة لا مجال لبحثها ، كنت اتحدى لو ان اللجنة القانونية استدعت وزير العدلية وبحث معه هذا الموضوع ، رجائي من الآن وصاعداً عند بحث اي شيء له علاقة بالقوانين او يتعلق بالحكم انا دائماً تحت تصرفهم واجب ان استدعى للمناقشة قبل ان نخرج بالامر الواقع .

السيد الرئيس :

لا مانع . والان هل يوافق المجلس على قرار اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون

السيد الرئيس :

اذن هل يوافق المجلس على رفض هذا المشروع

الجميع : موافقون

وهذا نص المشروع كما رفضه المجلس وبالصيغة التي سيصاد فيها مرفوضاً الى مجلس النواب المؤقت .

الاسباب الموجبة

لقد تم انشاء وزارة الشؤون البلدية والقروية وهي تعمل بدون قانون خاص بها والنصوص الواردة

في القوانين التي تمارس الوزارة اعمالها بموجبها اوردت عبارة (وزير الداخلية ووزارة الداخلية) ولكي تستطيع تلك الوزارة تحقيق الاهداف المرجوة من انشائها والقيام بمهامها على الوجه الاكمل فقد وجد من الضروري وضع هذا القانون لتمكين الوزارة من ممارسة جميع الصلاحيات المنصوص عليها في القوانين الواردة فيه .

مشروع قانون رقم ر (لسنة ١٩٦٨

قانون وزارة الشؤون البلدية والقروية

•••

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون وزارة الشؤون البلدية والقروية لسنة ١٩٦٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - لاغراض هذا القانون .

تعني كلمة وزارة وزارة الشؤون البلدية والقروية

تعني كلمة وزير وزير الشؤون البلدية والقروية

المادة ٣ - تمارس الوزارة جميع الصلاحيات المنصوص عليها في القوانين التالية مع ما طرأ او يطرأ عليها من تعديلات او يحسّل محلها من تشريعات وما صدر او يصدر بمقتضاها من أنظمة .

قانون البلديات رقم ٢٩/١٩٥٥

قانون ادارة القرى رقم ٥/١٩٥٤

قانون الانشاءات والخدمات القروية رقم

٢٧/١٩٥٧

المادة ٤ - هيئة الوزارة مكلفة بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا منه الاصل

٣ - قرار اللجنة المالية رقم (٢)

السيد الرئيس

والان ادعو معالي السيد محمد علي رضا مقرر اللجنة المالية الى المنصة لتلاوة قرار اللجنة المالية حول مشروع قانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٦٩ .

السيد المقرر

قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ٦ / ٣ / ١٩٦٩ برئاسة دولة رئيس المجلس وحضور كل من المقرر معالي السيد محمد علي رضا والأعضاء معالي السيد عبد الرحمن خليفة ومعالي السيد احمد اللوزي .

ونظرت في مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٩ الوارد من مجلس النواب الموقر والحال عليها من قبل دولة رئيس المجلس وبعد دراسته توصي المجلس الكريم بقبوله كما ورد من مجلس النواب الموقر وتؤيد التعديلات والتزيلات والتوصيات التي اجراها مجلس النواب الكريم على مشروع قانون الموازنة والمذمومة عنها في كتاب عطوفة رئيس مجلس النواب رقم ٢/٢/١٩/١٥١ المؤرخ في ٤/٣/١٩٦٩ كسأرى اللجنة ان من واجبه التأكيد على الامور التالية :-

١ - ان المرحلة الدقيقة التي نجتازها مملكتنا الاردنية الهاشمية في مواجهة الاحتلال الصهيوني لجزء كبير وعريض منها ، وما يتعرض له بلدنا من اعتداء موصول ، وما ينهض به من مسؤوليات قومية ، توجب على الحكومة توجيه كل بند من بنود هذه الموازنة في سبيل دعم اردننا وتمتعته وتمكينه من اداء دوره على خير وجه من المضمود والقوة ، وذلك بوضع كل فلس

في مكانه الصحيح خدمة للوطن والمجموع ، وان يكون لمعنى التقشف دلالة الواضحة في مرافق الدولة ومجالات الخدمة المختلفة .

٢ - ترجو اللجنة من المجلس الكريم ان يتخذ قراراً خاصاً بتوجيه الشكر والتقدير للدول العربية الشقيقة على موقفها القومي ودعمها المالي السخي لبلدنا الذي قدر له ان يحمل بقوة وإيمان نصيباً اوفى من المسؤولية الكبرى في معركة العرب مع عدوهم . وبهذا الصدد فان اللجنة تقدر للحكومة مسا التزمت به من تخصيص كامل المعونة العربية لدعم الجيش الاردني الباسل الذي هو سياج الوطن والمساكن عن شرف الامة ومقدراتها .

٣ - مع تقدير اللجنة للاسباب التي ادت الى وجود عجز في الموازنة الا انها ترجو ان يعالج هذا الوضع المالي بطريقة لا تشكل ارهاقاً للمواطن الاردني وان لا تحول دون تطور وازدهار الاقتصاد الاردني .

٤ - مع تقدير اللجنة للمسؤوليات الكبيرة التي القتها النكسة على كاهل هذا البلد فلننا تدعو الحكومة الى بذل كل جهد لمواصلة الخطوة المأدبة لاعمار البلاد وتدعيم قوتها والانفاذ من طاقاتها . والله نسال ان يلهمنا السداد في القول والعمل في ظل جلالة ملكنا القائد .

اللجنة المالية

(أ)

السيد الرئيس :

من يرغب من حضرات الاعيان بالكلام ارجو ان يرفع يده .

وهنا ابدى السادة التالية اسمائهم رغبتهم في الكلام :

١ - دولة السيد سعد جمعه

٢ - معالي السيد حسن الكايد

٣ - معالي السيد اكرم زعير

٤ - دولة السيد وصفي التل

٥ - معالي السيد عبد الرحيم الراكد

٦ - معالي السيد رفيق الحسني .

- ١ -

السيد الرئيس :

تفضل حسن بك .

السيد الكايد :

سيد الرئيس ، حضرات الاعيان المحترمين .

من المبادئ الدستورية المقررة ان الموازنة العامة تنشر سياسة الدولة في الداخل والخارج كما انها توضح جميع القواعد والمخططات التنظيمية التي ترسمها لهذه السياسة وتطرح ذلك كله بموجب الدستور للمناقشة العامة الشاملة من جميع الوجوه لذلك كانت الموازنة كما هي تمييز مالي عن برنامج الاعمار والخدمات العامة مرة تنعكس عليها سياسة الدولة وهي بهذه الصفة تتميز عن اي مشروع او قانون اخر وتطلقاً من هذا المفهوم ومن خلال المبدأ الدستوري الذي اعطى هذا المجلس كامل الحق في مناقشة جميع تصرفات الحكومة ارجو ان اناقش هذا المشروع من حيث هو منهاج عمل وسياسة شعوراً بما تفرضه أبسط الواجبات في ان نواجه المسؤولين بالحقائق ونصارحهم بالاعطاء في حدود القانون والنظام الداخلي للمجلس علماً بان الحكومة الدستورية مفروض انها تؤمن بحرية الرأي باعتباره الدعامة الاولى للحكم الديمقراطي الصحيح ومفروض انها ترحب على هذا المستوى بالتقدم البناء المستول .

سيد الرئيس ، حضرات الاعيان المحترمين .

ان اول ما يلفت النظر في هذه الموازنة انها جاءت خلوا من جدول الموظفين وانصهر الامر فيها على ذكر الارقام المالية اللازمة لتشكيل جهاز الدولة وان مثل هذا الاجراء يخالف صراحة المادة (١١٥) من الدستور اذ قالت (لا يخصص اي جزء من اموال الخزانة العامة ولا يتفق لاي غرض منها كان نوعه الا بقانون) . ويلاحظ ان المشروع قد فرق هنا بين التخصيص وبين الاتفاق حين يقول لا يخصص ولا يتفق وفي الحالة موضوع البحث يكون المجلس قد مارس حقه في الاشراف على التخصيص وقد حقه في الاشراف على كيفية الاتفاق كما يكون المجلس عاجزاً عن ممارسة حقه بصورة فعلية في التنزيل من فصل النفقات المنصوص عنه في المادة ١١٢ من الدستور طالما لا يعرف شيئاً عن اوجه الاتفاق فاجراء الحكومة بفصل جدول الموظفين بتفقد جهاز الدولة الصفة القانونية الملزمة وما يترتب عليها من ضمانات لحقوق الموظفين كما يحرم هذا المجلس من ممارسة حقه الدستوري في الاشراف على اوجه الاتفاق والتنزيل من فصل النفقات .

وسبق ان نوقشت هذه الواقعة عندما قدمت موازنة الدولة لسنة ١٩٦٦ وتكلم في الموضوع دولة رئيس الوزراء الحالي بصفته عضواً في هذا المجلس كلمة اقتضت على مناقشة هذه النقطة بالذات واليك النص الحرفي لهذه الكلمة على سبيل التذكير فقط وبلا تعليق كما جاءت بمجموعة المناقشات العامة للمجلس وملحق الجريدة الرسمية رقم ٩ لسنة ١٩٦٦ .

يقول دولة الرئيس : لقد لفتت المسادة ١١٥ من الدستور (لا يخصص اي جزء من اموال الخزانة العامة ولا يتفق لاي غرض منها كان نوعه الا بقانون)

وعرفت المسادة الثالثة من نظام الخدمة المدنية كلمة الموظفين بما يلي (كل شخص يعين بقرار من المرجع المختص في وظيفة مدرجة في نظام تشكيلات الوظائف الصادرة بمقتضى قانون الميزانية العامة) .

نستنتج من هذه النصوص الصريحة الواضحة ان الاصول تقضي بان يرفق جدول الوظائف والتشكيلات مع قانون الموازنة ليكون جزءا منه ولتعطي السلطة التشريعية رأيا في وظائف جهاز الدولة الحديثة .

ويستطرد دولسته فيقول (اني لا اعرف ما السبب الذي من اجله لم تربط الحكومة جدول الوظائف مع المشروع ليكون جزءا منه) ؟

وذهب دولته الى اكثر من ذلك فاصدر قرارا مطولا مملخص ما جاء فيه ان الامور التنظيمية والمسلكية يجب ان تصدر بقانون وقراره مسلما جاء على صورة مخالفة لقرار الديوان العالي في تفسير المادة ١٢٠ من الدستور ومنشور في مجموعة الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٥/٥/١

يستنتج من هذا كله من صراحة المادة ١١٥ من الدستور ودلالة المادة ١١٢ ان الاجراء بفصل جدول الموظفين عن مشروع القانون فيه مساس اكسيد باختصاصات هذا المجلس ويشكل مخالفة للدستور الذي اقسمت الحكومة على احترامه .

سيدني الرئيس ، حضرات الاعيان المحترمين ؟
ان هذه الموازنة هي موازنة الحرب لسنة الثانية والحرب كما هي عبر التاريخ ومر الزمن تتكشف وشدة احزمة واقتصادا في النفقات وتصييق في الخدمات العامة . والدولة المحاربة كما هو معروف تزيد من طاقة الانتاج في الحروب وتقلل من الانفاق وتشد الاحزمة بوسائل كثيرة وتصل في هذا الحد الى التثوير اقتصادا في مواد الاطعمة والتوفير في وسائل التسلية

والمحروقات واستعمال الورق والحبر والمعلقات وما شابه فهل جاءت هذه الموازنة في سياستها لتحمل هذا الطابع وهذا المنهوس وهل وجهت توجهها يتفق مع السياسة التي تتردد كثيرا سياسة الخط العربي وازالة آثار المدون ؟

من الرجوع الى الارقسام نرى ان الاتفاق في مجال الخدمات المدنية العامة قد زاد عما كان عليه قبل الحرب فيما اصبحت الواردات المحلية اقل من المعتاد بالنسبة لوضع الضمة الغريبة ومن هنا كان العجز الذي لم تشهد خزنة الدولة منذ تاسيسها وهو في حقيقة الواقع اكثر من اربعة عشر مليون دينار لان الحكومة بالغت في تقديرها الواردات المقدرة بصورة لا تتفق مع واقع الحال ولا يقصد منها غير تغطية العجز الحقيقي فالواردات ما كانت في سنة من سني الموازنة عتمة للارقسام المعطاة لها ويتضح ذلك من الجدول رقم (١) للواردات والنفقات خلال عشر سنوات كما يؤيد هذا ما ورد على لسان معالي وزير المالية في خطبة الموازنة من ان الدخل القومي قد انخفض وتأثر بالنسبة لوضع الضمة الغريبة . والقول بان العجز يمكن ان يغطي من التحسن في الواردات هو قول مردود لان السواردات لا يمكن ان تحقق الارقام التقديرية التي اعطيت لها .

كما انه لا يصح باي حان ان يقال بان العجز يمكن ان يغطي من الوفورات في النفقات لان مثل هذا الكلام يتعارض مع الاصول المالي وقانون الموازنة الذي بمجرد صدوره يكسب فصول الاتفاق الضمة القانونية الملزمة الزاما للحكومة بتنفيذ المشروع من جهة والسزاما للمكلف بدفع نفقاته من جهة اخرى والا ما معنى ان ترصد للمشروع مالا ولا ينفلذ من حيث النتيجة كان الحكومة تعلن سلفا بانها ستقصر في القيام بواجباتها في تنفيذ المشاريع .

ان العجز يمكن ان يغطي لا من الوفورات في النفقات كما تقول الحكومة وانما من الغشاء بعض المشاريع التي لا تحتل المكانة الاولى في نطاق المشاريع العامة ومن تزييل بعض النفقات التي لم تحقق اغراضها كالنفقات الطارئة والتقليل من الاحالات على التقاعد والغاء الوظائف الزائدة في جهاز الدولة مع الغشاء الوظائف والدرجات الحديثة في الموازنة .

وعلى كل حال فليس غريبا ان يقع مثل هذا العجز انما العكس هو الغريب لان جميع تصرفات هذه الحكومة تتميز بالانفاق عن سعة كبيرة كأنما تعمل على خلق الاسباب التي من شأنها ان تؤدي حالا ومباشرة الى هذا العجز .

فهذه الحركة الواسعة في اقامة الابنية الحكومية وتاثيث المكاتب النخمة للموظفين بصورة لم تعرف من قبل حتى بلغت تكاليف الاثاث في احدى دوائر الدولة ٤٢ الف دينار وتكاليف الديكور (١٥) الف دينار وتكلفت الخزينة لتاثيث مكتب احد المسؤولين بالالف الدنانير وهذا البرفانج الواسع في شق الطرق العامة واعادة تعبيد الشوارع في المدينة واستملاك الابنية وهدمها بحجة التنظيم واقراض امانة العاصمة مليون دينار لهذه الغايات .

هذا مع التوسع في جهاز الدولة واحداث اكثر من ثمانماية وظيفة جديدة مع احداث الدرجات اللازمة لترقيع الوظائف السابقة وجهاز الدولة يشكو من تضخم كبير ويصح بالوظائف الزائدة .

كل هذا ليس له معنى في سياسة الحرب والتشفت وليس له تفسير غير ارهاق خزنة الدولة وافلاسها .

وهل من اسباب التشفت ما قرره الحكومة من زيادة لرواتب دولة رئيس الوزراء والوزراء وضمان تقاعد اكثر لهم بعد الحكم بقانون مؤقت تصدره قبل انعقاد مجلس الامة بايام واذ كان هذا الاجراء سليما متقدرا من صلب القانونين يعملان عن المنافع الخاصة فلم استبعد رئيسا ديوان الموظفين والمحاسبة ونائب رئيس مجلس الامار وهم يعتبرون وزراء لغايات التقاعد بحكم المادة الثانية من قانون التقاعد المدني .

واذا كان صحيحا ان هذا الاجراء اضاف الملاوة الى الرواتب ولا يؤمن الا زياده في راتب التقاعد فلم احداث تلك الزيادة في الموازنة فارتفعت منحصاصات رئيس الوزراء والوزراء من (٣٠٢٤٠) الى (٤١٨٨٠) ديناراً .

كما بلغت النظر ما رصد في منحصاصات الرئاسة مبلغ ١٨٢٤٠ دينار تحت اسم علاوات قنية وعلاوات اخرى فا هي العلاوات القنية في السرتاسة وما هو المقصود بالعلاوات الاخرى .

ورصد ايضا في منحصاصات الرئاسة مبلغ ١٠٨٠٠ دينار تحت اسم الهبات - والمعونات فلمن تدفع هذه الاموال ومن يتولى اتفاتها وهل يصح ان ترصد من الحسب والصمود تحت هذه الاسماء الوهمية . وفي الموازنة خمسة ملايين دينار طواريه لهذه الغايات من معونات وهبات ؟ ويعجب اي قانون او نظام دفعت الحكومة منحاً لبعض الوزراء لاجراء فحوصاتهم الطبية المخيرة في اوروا على حساب الخزينة وهم خارج نطاق العمل الرسمي لكل واحد الف دينار ووزارة الصحة ليست عاجزة عن القيام بهذه المهمة في مختبرات الحكومة . وهل في مصلحة الخزينة هذه العلاوات الاضافية للموظفين على الصورة التي وردت بالتقرير الرسمي لديوان المحاسبة .

وما هو التفسير في اعتبار واردات الاذاعة والتلفزيون ثلاثة الاف دينار عن سنة ١٩٦٨ مع اعادة تقدير الواردات بمائة الف دينار لسنة ١٩٦٩ ليس معنى هذا ان مبلغ ٩٧ الف دينار من واردات الاذاعة والتلفزيون سنة ١٩٦٨ لم تدخل الخزينة ؟

وماذا يمكن ان يكون التفسير على ضوء مصلحة الخزينة حينما يكلف مدير شركة القوسفات السابق التخلي عن منصبه مقابل تسعة الاف دينار تدفع له على صورة تعويضات وبعدها يسمح لشركة القوسفات بشراء (٥٠) شاحنة كبيرة تخالف في عرضها وحملتها واطوالها القياسات المقررة بموجب قانون النقل على الطرق وقد رفضت سلطة الترخيص السماح بشراء هذه الشاحنات لانها تخالف القانون وتضاميم الطرق والجسور والمنعطفات ولكن الحكومة بالرغم من هذا كله وبالرغم من احتجاج اصحاب السيارات الشاحنة المتعهدين للشركة بنقل مادة القوسفات تقرر السماح بشراء هذه الشاحنات معفاة من الرسوم الجمركية بمبلغ (٧٠٠٠٠٠) دينار تتحمل الخزنة العامة اكثر من نصف هذا المبلغ بالنسبة لاسهم الحكومة . واجر ما ورد عن اخبار هذه الشركة ان الحكومة اقرت دفع (٣٠٠٠٠) دينار تحت اسم نفقات سفر الى احد موظفيها

وبموجب اي قانون يصبح ان يتولى دولة رئيس الوزراء رئاسة مجلس ادارة مؤسسة الطيران الاردني حاليا وقانون المؤقت رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٨ اشترط في المادة الثامنة منه ان يكون رئيس المؤسسة من موظفي الحكومة ويعين من قبل مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المختص وجعل هذه المؤسسة مرتبطة بوزير النقل ؟

هذا بالإضافة الى ان تقرير المكافآت لاجراء المجلس لم تقرض اطلاقا ان يكون رئيس الوزراء

رئيسا لهذه المؤسسة فنص في الفقرة (هـ) من المادة الثامنة من القانون على ان مكافآت اعضاء المجلس يقررها مجلس الوزراء على الا تتجاوز الحد المعين في نظام الخدمة المدنية ودولة الرئيس ليس من عداد الموظفين حتى يسري عليه نظام الخدمة المدنية وعلى هذا فتقرر له مكافآت خاصة يعينها مجلس الوزراء .

وكانت اول اجراءات الحكومة المتعلقة بهذه المؤسسة ان منعت ديوان المحاسبة من الاشراف على حساباتها كما جاء بالتقرير السنوي للديوان .

وماذا يمكن ان يقال عن تلك الطريقة اللامستولة التي وزعت بها الاموال تحت ستار الصمود في الضفة الغربية والاتفاق في حقيقة الامر والواقع يجري خارج نطاق مجلس الوزراء صاحب الولاية العامة على اموال الدولة ويميدا عن مسئولية اللجنة الوزارية المشكلة لهذه الغاية .

هذا مع العلم بان الاتفاق قد اتخذ في بعض الحالات اطارا معيناً بصورة كيفية واستخدمت اموال الصمود لتأمين عرائض التأييد التي وردت من الضفة الغربية كما تم الدفع لصحافة معينة لتنظيم دعائية من نوع خاص ودفعت اموال الى اشخاص لا علاقة لهم بقضية الصمود .

وكيف يمكن الا يقع مثل هذا العجز في الموازنة والحكومة تدفع الى احد المتعهدين (١٧٦) الف دينار تعويضا عن الات يدعي انها تضررت بسبب الحرب بالإضافة الى ما قررت دفعه الى شركة كرو والشركة الفرنسية والى تاجر معروف في اربد .

مع ان تقدير التعويض الناشئ عن العقد ينظر فيه الى حالات وعناصر اساسية وردت على سبيل الحصر في المادة ١٧٧ من اصول المحاكمات الحقوقية ولا يصح ان تقلدها غير المحاكم صاحبة الحق في استماع البينات وتقدير الادلة .

حصادا باليمن والشمال وان تخالف الدستور وتسخر القانون لخدمة المصالح الخاصة .

انني اذكر المسؤولين بالماضي بالطالب الدائمة في احترام الدستور واصول الحكم والحفاظ على اموال الدولة .

وكم تعاود الذاكرة الخطبة المشهورة لمعالي وزير المالية الحالي في مناقشة موازنة الدولة لسنة ١٩٦٦ بصفته عضوا في هذا المجلس تذكرها لاشك حينما قال هناك مدرستان مدرسة قديمة ينتمي هو اليها ومدرسة جديدة هي مدرسة الحكومة التي كانت قائمة وقتئذ واعان مبادئ المدرسة القديمة بانها مدرسة محافظة تحافظ قبل كل شيء على الدستور وتحترم النظام ولا تفرط بفلس واحد من اموال الدولة ، فلس واحد لا يمكن ابداه .

على عكس المدرسة الجديدة التي قال معاليه بانها مدرسة لا تحترم الدستور فتصدر القوانين المؤقتة وتنفق بلا حساب وتحذف الرظائف الجديدة مع وجود عدد قانص من الموظفين في مختلف الدوائر وتزيد من رواتب الوزراء يقول ان المدرسة الجديدة لسنة ١٩٦٦ تزيد من رواتب الوزراء وتعطي العلاوات ؟ سخاء ؟

قارن هي تعاليم المدرسة القديمة واقوال المسؤولين في اصول الحكم والحفاظ على اموال الدولة وكل شعارات الاخرى من حقيقة الامر والواقع .

واخيرا فاني تسهلا لمهمة الحكومة في مجال الرد على النقاط والملاحظات المارة ارجو ان اوجزها بالفهرس التالي : -

١ - قضية فصل جسد الموظفين عن مشروع الموازنة .

واذا كان مبدأ التعويض سليما وماخوذا به وسياسة حكومية فهل يسري على اناس دون اخرين فما هو مقدار التعويضات التي دفعتها الحكومة لاصحاب البيوت التي هدمت على رؤوسهم في القرى الامامية وما هي المساعدات التي قدمت للذين فقدوا اموالهم ومزارعهم ونسفت بيوتهم ونزحوا من القرى والاغوار ؟

وهل عولجت قضايا هؤلاء جميعا بسياسة رخص الديزل وقضايا استيراد الارز ورخص الاسمنت ؟

رخص الديزل التي منعت من قبل دولة رئيس الوزراء بامر دفاع لاسباب صحيحة تعطى من قبل دولة رئيس الوزراء خلافا لامر الدفاع لاسباب تجارية ولاشخاص مسئولين لا علاقة لهم بمخطوط السير واعمال النقل .

وحق الاسمنت اعطيت له رخص معفاة من الرسم الجمركي ورسم الانتاج رسم الانتاج ٣٠٠ دينار بالرغم من فائض الانتاج المحلي ومن قانون الشركات الذي يحمي الصناعة المحلية .

وقصة الارز قصة معروفة ليست بحاجة الى التعريف انا اشرحها اذا الحكومة ناقشت قضية الارز سيدى الرئيس ، حضرات الاعيان المحترمين :

ان سياسة الصمود والتشف وشد الاحزمة التي اعلن عنها في انتاج الحكم ليس لها اثر في هذه الموازنة فلا نجد حزاما واحدا مشدودا .

او ان تكون المفاهيم قد تغيرت واقلبت الموازين وان الاشياء لم تعد تسمى - باسمائها فهل من سياسة الخط العربي في الحرب والصمود ان تبدد اموال الدولة حصادا باليمن والشمال كما يقول التقرير الرسمي للديوان المحاسبة هكذا يقول ديوان المحاسبة

هكذا منه الأصل

- ٢ - زيادة رواتب دولة الرئيس والوزراء .
 - ٣ - قضية مخصصات الرئاسة .
 - ٤ - اجراء الفحوصات الطبية للوزراء في اوروىا على حساب الخزينة .
 - ٥ - علاوات الموظفين خلافا لنظام الخدمة المدنية .
 - ٦ - اموال التلفزيون والاذاعة .
 - ٧ - قضية شركة القوسفات .
 - ٨ - قضية مؤسسة الطيران الاردني عالية .
 - ٩ - قضية اموال الصمود وما يتفرع عنها .
 - ١٠ - قضية اعطاء التعويضات .
 - ١١ - قضية رخص الديزل والارز للصيرى والاسمنت .
- راجيا ان يكون الرد في حدود النظام الداخلي للمجلس علما بان اى خروج عن هذا المعنى والمفهوم لن يكن مقصورا على طرف واحد والسلام عليكم .

- ٢ -

السيد الرئيس :

الكلمة الان لدولة سعد بك .

السيد جمعه :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، ايها الاخوة

العبرة في كل موازنة ليس في ايربابها ، وارقامها وفي المحاولة المبذولة لمعادلة التناقضات والارادات واظهار المعجز او اخفائه ، ورصد المخصصات للاجهزة والمشاريع فان هذا كله من سهل ، يستطيع موظف صغير في وزارة المالية ، ان يعده وينظمه . . . الهم من ذلك . . بل اهم شيء يجب ان تمارسه كل حكومة هو توفير الصدق والاخلاص والنزاهة والخلق في تنفيذ الموازنة اي في نظافة الانفاق - من جهة وفي تحري زيادة الدخل القومي وواردات الدولة من جهة اخرى .

وانا احب ان افترض حسن النية فأقول : لقد تركت الكارثة في صميم كل غلص ، جرحا لن يتدمل حتى نفشل العار . . . وعجبي عجيبا لا شتبه ، لمن تهون كرامته الانسانية ، فتشغله عروض الدنيا القافيه ، والمكاسب المادية الدنيئة ، عن معركة الشرف والثأر .

انني اشكو ، كما يشكو كل مواطن مما نراه كل يوم من مظاهر انتشار الفساد . وما نسمعه من شائعات خراب اللمة وكتم والله وددت لو ان ما نرى وما نسمع ، لم يكن ولا يكون ولعل مرد ذلك جميعا الى ان بعض المسؤولين ولا أقول كلهم ليسوع الاسف ، على مستوى اخلاقية الحكم ومستوى معركة المصير . . ومستوى كرامة الرجولة وانسانية الاتساع . . ان التستر وراء مزاعم الخط القسومي ، الذي تؤمن به ايماننا بديننا ، لا ينبغي ان يبرر فساد الحكم والمساومة على مصلحة البلد ومصيره والمزايدة على الآخرين . . ومن الدجل المريب ان يزعم زاعم لجهل في عقله او نقص في ادراكه او ضعف في خلقه انه وحده المختار لريادة المسيرة القومية فذلك ان كان وارجوا ان لا يكون - هو في احسن احواله طرف مما ابتلينا به من مؤامرات الشعوذة والاحلال وارتيكاب الجرائم الاخلاقية تحت ستار الوطنية الزائفة .

انني لا اقف لأتهم احد بعينه ، ان واجبنا القومي والخلقي ، ايها السادة ، هو ان تناقش المبادئ لا الاشخاص فتطوي مهارتنا ومشاحنتنا واحقادنا الخاصة في هذه الظروف المصيرية ، فلا تعرض مقاتلتنا للحرب النفسية التي يشنها علينا العدو ، وكل هم تفتيت وحدة الصف وتمزيق الجبهة الداخلية وشحذ الدوافع الشخصية بين الساسة من عشاق الحكم ، لينشروا غسيلهم القذر ويتقاتلوا على عظمة معزوفة . . هان الطالب والمطلوب .

انني ارجو الجميع من موقعي هذا التجمع بدل التفريق ، ونسيان الخلافات الصغيرة ، وانكار الذات وتعمق المسؤولية وصدق الشعور بالايان بالارض لا بالجاء والمنصب ، او اختلاس الثقة وجبر المغام ، وذلك كله يتطلب تعبئة كل طاقة ، وكل قدرة وكل جهد وكل لسان للمعركة ، فن استهان بنذر المعركة المصيرية ، وغلبيته شهوة نفسه ، وفرط في كرامة بلسده ، فهو المجرم في حق دينه ووطنه وقومه وساء مصيرا .

ان ما بين ساسة العدو ايها الاخوة من البغضاء ما هو اشرس واشد ضراوة مما هو بين ساستنا ، غير ان القوم هناك يختلفون في مصلحة باطلهم ، ونحن هنا نختلف في مصلحة انفسنا . . هم يتجمعون في الازمات ونحن نتفرق ، هم ينسجمون في جبهة داخلية متماسكة مترابطة ونحن نقوم بيننا على اساس فردي اناني مائة جبهة وجبهة لا يقتضى ذلك علينا وحلنا بل ينسحب على امتنا كلها ، انه لمن الحزن حقا ان يجتمع مجلس جامعة الدول العربية اليوم وفي جدول اعماله ، لا لاقرار خطة قومية لعمل موحد ازاء الغطرسة الاسرائيلية بل ازالة الخلافات المستجدة والدائمة بين بعض الدول العربية والبعض الاخر .

ان التبيج ايها الاخوة بكشف الخلل في اجهزة الحكم عندنا يؤدي من حيث لا نحتسب الى مزيد من الخلل في صفوفنا المبعثرة ولا يفيد من ذلك غير العدو المربص بنا ، فيستغله في الحرب النفسية التي يشنها علينا لتجريح الثقة بين الشعب والدولة واشاعة اليأس بين الجند والقادة ، والهائنا بالمعارك الجائنية ، وتسقط الهنات وفوضى الشعارات . . . والاجدر بنا ان نقف صفاً واحداً بقلب واحد وارادة واحدة وان يعين بعضنا بعضا ، بخلوص نية ، وصفاء سريرة . . . بالحوار البناء البعيد عن الصخب والضجينة ، بحيث يستحي الكلب ، ويتوارى الدجل ، وينطوي الاجرام وانني بهذه النية ، اناشد الحكومة باخلاص ان تنقي

الله في كيفية انفاق هذه الموازنة وان يكون لمرء كل مسؤول وضميره رقبيا عليه ، وان يكون الله حسيبه ، حين يجرؤ على انفاق اي فلس في غير متطلبات المعركة ، وان يعمل بامانة كل ما من شأنه زرع الثقة في نفوس جناتنا في الخنادق ، وابناء شعبنا الذين يجب ان يكون لكل واحد منهم دوره الحقيقي في المعركة وان يضع المسؤولون انفسهم موضع القدوة في تصرفاتهم واعمالهم واقوالهم بحيث يؤمن كل جندي وكل مواطن انه حقا جزء متلاحم مع الكل في معركة الدين والمروءة وان ظهره محمي مؤيد بحكم نظيف وجبهة داخلية متماسكة واناشد اخواني جميعا ان يرتفعوا الى موضوعية النقاش وجدلية البحث وان يعينوا اخوانهم الذين شاء لهم سوء حظهم ان يكونوا في مطرح المسؤولية بتأييد الحسن والضرب على يد المسيء بالقولة الحسنة والنصيحة الخالصة والنية البرية ، البعيدة عن مظان الانانية وشهوة الحكم وليقف بعضنا الى جوار بعض يشد ازره ويتلاحم معه ، فان الثغرة التي يأتينا منها العدو هي من خلل الصفوف .

- ٣ -

السيد الرئيس :

الكلمة الآن لمعالي اكرم بك .

السيد زعير :

دولة الرئيس ، السادة الاعضاء ، لا حاجة في تكرار ما قاله من سبقني من الاخوان وكون مناقشة الموازنة انما هي مناقشة لسياسة الدولة ، أوجز القول : اكدت اللجنة المالية في تقريرها على الحكومة توجيه كل بند من بنود هذه الموازنة في سبيل تمكين الاردن من اداء دوره على خير وجه من الصمود والقوة وكذلك بوضع كل فلس في مكانه الصحيح خادمة للوطن والمجروح وان يكون لمعني التفتت دلالة الواضحة في مرافق الدولة .

هكذا منه لأصل

ذكرتم بالقول المأثور : لا يكفي ان تكون امرأة القيصر بريئة ولكن يجب ان تكون امرأة القيصر فوق كل الشبهات .

لقد دار ويدور لفظ في بعض البلاد العربية وهو لفظ مؤذ حول مشريات للحكومة فيجب علينا الا نترك مجالاً لاستمرار ذلك اللفظ وان نبدل كل شبهة بسلوك الطرق الواضحة الاصولية في جميع تصرفاتنا .

اما الوضع بصورة عامة فان الذي اخشاه هو ان تقضي ستان على احتلال الضفة الغربية على احتلال القدس والجولان وسيناء ونحن ندور وندور في فلك الحل السلمي نستقبل يارنغ ونودع يارنغ . اليهود ماضون في تهويد القدس كما لو كانت جزءاً لا يتجزأ من اسرائيل ويتجاهلون صراحة وعلانية مقررات مجلس الامن ومقررات الجمعية العامة للأمم المتحدة . القضية في نظري ليست قضية حل سلمي او حل عسكري وانما هي قضية حل يعيد الينا بلادنا المختصة . سؤال واحد هل نجد عربياً واحداً او مسلماً واحداً يقبل بأن ينتهي الى ضياع القدس من ايدينا اللهم كلا ثم كلا .

سؤال آخر ، هل سمعنا ان يهودياً واحداً يقول بجل لا يبقى القدس تحت سيطرة اليهود ؟ كلا ثم كلا اذا كان مجلس الأمن يقرر قراراً اجابياً يتعلق بالقدس وذلك بعد قرار شبه اجاعي من الجمعية العامة ومع ذلك نرى مندوب اسرائيل يقف في مجلس الامن ليقول جهره وصراحة وعلانية وتحديداً واستغزاً : اننا نرفض هذا القرار ومستغل القدس الماصمة السرمدية لاسرائيل . اذن فكيف يمكن ان يتلاقى الموقنان وكيف يمكن ان يتفق الفريقان .

في هذه التوصية وردت كلمتنا الصمود والتكشف كما ورد القول بوضع كل فلس في مكانه الصحيح . الحديث حول الصمود والتكشف وحول وضع كسل فلس في مكانه الصحيح طويل طويل ، كان المفروض ان تبدل كارثة حزيران في عقليتنا وفي اساليبنا وفي اصول الحكم والادارة تبديلاً جذرياً بحيث يتضح اليون بين عقلية ادت الى الهزيمة وعقلية تدفع الهزيمة وتقود الى النصر . ولكن المشاهد للمموس لا يدل على الاعتبار ولا يتم على تبديل العقلية .

انني اضع اسئلة اعتقد انها تجيب عن نفسها : هل من الصمود في شيء هل من معاني الكشف ان تسود المحسوبيات والقرايات في التعيينات والترقيات والتشكيلات ؟ هل من الصمود ان لبالغ في الترفيه في اخرج الظروف وادق الاوقات ؟ هل من الصمود والتكشف ان يكون للبعض مرتبات ضخمة ، ان تزداد المرتبات من ذوي المرتبات الضخمة عدة مرات في آن واحد ؟ وان تتوالى الحفلات الباذخة والنازع هنا يترشف ما يسد الرق ترشفاً وفي ضفتنا الغربية ما فيها من بطالة لم تعهد البلاد لها مثيلاً . تتشققوا وشدوا الاحزمة ايها الناس ولكن على شرط الا تتكشف نحن وان نخفي الاحزمة بدلاً من شدنا . اصمدوا ايها الناس ولكن على شرط الا تضرب عنكم للث في الصمود ، بتصرفاتنا بجر كائناتنا ، بتعييناتنا ، باقصاء الكفايات عن اختصاصها بالانفاس في متارف الحياة ومناعها .

اصحيح اننا نضع كل فلس يصرف في مكانه الصحيح ؟ بحيث تدل الدلائل على اننا حقا وصدقا في حالة حرب ؟ قد يقال نعم اننا نضع كل فلس في مكانه الصحيح واننا اذا سلمت معكم بذلك فلا عليكم لو

استنادا الى هذا المفهوم الصريح فسان الميزانية التي ناقشناها اليوم ليست الموازنة الاردنية للعام الثاني لهزيمة حزيران ليست الموازنة للعام الثاني ولاحتلال العدو للقدس ليست الموازنة لاحتلال العدو للضفة الغربية . قد تكون هذه الموازنة موازنة سنة اخرى بعيدة من سنين الخير ، وقد تكون موازنة بلد آخر وادع آمن خلي البسال كسويسرا او النرويج مثلاً . الموازنة التي ناقشناها اليوم لا تمت بصلة لا الى ظروفنا ولا الا تطلعاتنا الى ما يجب ان تكون عليه مسيرتنا ولا الى الكفاح المر الطويل القاسي الذي نشرف بانه هو قدرنا وقدر هذا البلد . هذه الموازنة باسائها وبروحها وبفواصلها هي ميزانية مجبحة ، موازنة سلم وطمأنينة ولا يؤثر على لون السلام الصارخ في هذه الموازنة اقول لا يؤثر على الامتسلاص الصارخ في هذه الموازنة ارقام الاتفاق على الشؤون العسكرية ولا ترديد كلمات الصمود وشد الاحزمة والتكشف وغير ذلك من شعارات ترددها خطبة الموازنة او احاديث الحكومة عنها .

تمة التعريف الآنف للموازنة العامة ان الموازنة كذلك انعكاس لتقدير الموقف كما تراها الحكومة وتردده لا أفكار الحكومة واساليبها وخطتها في تحقيق تطلعات البلد من خلال تقدير شامل لموقفه على هذا الاساس لون السلام والبيحبة لم يأت صلصلة الى الموازنة بل هو ترديد لقناعة الحكومة : بالحل السلمي او غير من الوصفات السراية التي لا عذر لاية حكومة بعملها نستعين على المعركة ان تضيق دقيقة واحدة في انتظارها او توقعها . صفة السلام والبيحبة في الموازنة هي كذلك ترديد للهات الحكومة وراء الحل السلمي ووراء التوجهات البرارية لما تأمل ان يفعله مجلس الامن او حل او ترحال السفير يارنغ او تأمل السفير على يد ولاية تكسون وبنيها المائة يوم الاولى من ولايته ثم

انني اخشى ان يعاد في موضوع المستر يارنغ تفيل مأساة لجنة التوفيق الدولية وقد ظل العالم العربي عشرين سنة منصرفاً الى مناقشة تقارير لجنة التوفيق والمطالبة بتنفيذ قرارات الامم المتحدة بالنسبة الى اللاجئين حتى جاءت كارثة ٥ حزيران فنسينا لجنة التوفيق واصابنا الملل من الحديث عن تلك المقررات . اقول هذا وانا واثق ان الشعوب العربية ان تخدع بمهمة يارنغ المخداعها بمهمة لجنة التوفيق معتقدا ان يارنغ نفسه كان سينفض يده من المهمة لولا انصاف بعض الدول على استمرار مهمته وعلى القول بتسهيلها لحمل العرب على اناطة رجائهم بهذه الحقائق المفرغة من الجهود السياسية ودعوتهم الى الصبر . واغرائهم باجتناث اثاره قضايا هامة قضايا القدس مثلاً في مجلس الامن ثمانية وثلاثة ورابعة واجتناث استفار العالم الاسلامي استفاراً جدياً للاسهام فقط في انقاذ مقدساتنا السلبية بحجة ان ذلك كله مما يعرقل مهمة يارنغ الا ان ما مضى يجب ان يعلمنا ان الاستعداد الكافي السريع العاجل هو سبيلنا لانقاذ حقنا بأيدينا ولعلنا ولعلنا فاعلون .

(٤)

السيد الرئيس :

الكلمة الآن للدولة وصفي بك .

السيد التل :

السيد الرئيس :

حضرات السادة الاعيان :

من اكل التعاريف للموازنة العامة انها انعكاس رقي / مالي لظروف البلد وسياسته وخطة حياته واتجاه مسيرته وايضا تطلعاته ، وهي كذلك صورة ملونة لسياسات البلد الداخلية والخارجية .

الامل بضبط الدول الكبرى على العدو وبقطة الضمير العالمي بعد طول سبات . ان حدود هذا التيه السراي لا نهاية لها والامتناد المنطقي للتسوط في التيه هو استمرار اللهاث وراء السراب ولا يستبعد ، كما جرى ويجري الآن ان تعلق الآمال على عوامل بعيدة معقدة مضحكة يأتي بعدها القرح المزعم انتهاء انتخابات العدو مثالاو حل قضية روديسيا او انتهاء حرب فيتنام .

قبض الريح او تحويل السراب الى قناعة هو السبب الذي جعل هذه الموازنة تتجاهل كل بدييات الكفاح والصمود وشذ الاحزمة والنقش لا كشعاعات على الورق بل كمحقق حياة ، ولهذا السبب بالذات لم يدخل في حساب الموازنة اي تصعيد للمعركة او اي تطور مفاجيء يخرجنا من دوامة انتظار المعجزة الدولية التي لن تأتي .

لا ارى ضرورة للتدليل على ان الموازنة موازنة قرة وبيع لقد وفر على الزملاء الكرام الذين سبقوا البحث في التفاصيل بعض الادلة اول الادلة تأخر الميزانية عن موعدھا الدستوري مدة تقرب من الثلاثة شهور وبدون مبرر وكذلك تفذات الموازنة سواء في الواردات او النفقات تسدل على ذلك . غياب بنود رئيسية من الموازنة تتعلق بالصمود والانتاج من اجل الصمود دليل على ذلك . تبني فكرة التحويل يعجز في هذا الظرف دليل اخر بالمناسبة قبل هزيمة حزيران دولة الرئيس الحالي ومعالي وزير المالية الحالي كانا يتاديان بالويل واليبور عندما اعتمدت الموازنات مبدأ التحويل يعجز . لا ادري مسا الذي حدث حتى آتينا فجأة بالتحويل يعجز ولكن في اسوأ الظروف .

لا يتم الحديث عن الموازنة الا بالحديث عن الحكومة التي وضعها ، كما نص التعريف الآلف للموازنة ، الموازنة صورة لالكار الحكومة وسلوكها وأساليبها ، تطلعاتها .

لا ميع الحكم دور هذا البلد الطبيعي كقاعدة اول ورئيسه لتحرير . تحولنا الى حالة فكرية في

السياسة والنضال همنا الانتظار والتحسب لما ستأتي به الايام والاحوال ، العجز الفكري دفعنا الى تبعية سلبية لا نخدم احد سوى الكسل واللا ابالية . قال احد السادة الوزراء انه خلال ولاية هذه الحكومة لم تفكر في اي خطة او في اي قرار وانما كان همها تلقي الالكار الجاهزة الحاضرة وانتظار ما يأتي منها بدون تعب وبدون عناء . تطورت صفة الشحادة الفكرية هذه فجعلت الحكومة عاجزة عن اتخاذ اي قرار مهم او رسم اي خطوة ملازمة لهذه الجهة او تلك ، ولهذا تعددت وجوه هذه الحكومة وجوه امام جلالة الملك ووجه خلفه ووجه جديد لكل جهة جديدة منها كانت هذه الجهات متناقضة مختلفة .

ثانياً تحول الحكم الى الاستجداء الفكري جعلنا نلث وراء الاحداث بدلا من ان نصنعها ونحن مؤهلون ان نصنع الاحداث وتقوينا الى مجرد متفاعلين لا حول لهم ولا طول . ولهذا السبب واسباب فساد اخرى تحول الصمود والعزم وشذ الاحزمة الى مجرد كلمات لمخر لا تخطيط لها وجمدنا بذلك مبادئ الميزات النضالية لهذا البلد لمجرد ان الحكم عاجز عن التفكير وعاجز عن التقرير .

ثالثاً حاولت الحكومة تغطية حقيقة انها حالة فكرية بالاحتفاء وراء مفهومها من انبساط الخلف العربي ، ابادي دولة الرئيس على الخط العربي . معروفة منذ عام ١٩٥٤ . لقد خلقت الحكومة جهازا يروج ان كل نقصد للحكومة هو نقد للصف العربي وان كل خصم للحكومة هو خصم للصف

العربي واقترضت الحكومة ان الصف العربي هو وثيقة غفران تستطيع معها الحكومة ان تفعل السبية وفتحها بدون ان يحاسبها محاسب . ولزيد من الخلق والحصافة السياسية روجت الحكومة سياسة التشكيك والنشهر بكل جهة في هذا البلد باستثناء رئيس الوزراء واعوانه حيث ركزت بهم كافة الفضائل الشخصية والقومية اما ما عداهم سواء كانوا مقامات عالية او مؤسسات او اجهزة رسمية او خصوما سياسيين او شخصيين فهؤلاء هم منبع كل الذنوب والعيوب .

رابعا - من اهم ظواهر الحكم في السنة الماضية انصرف الحكم الى تشكيل قاعدة للحكم عن طريق الرشوات الفردية يدفعها الحكم لافراد يعينهم من مال الشعب من مال الدولة .

من هنا جاءت قصص رخص السيارات الديزل ورخص الشركات ورخص قطع الغيار واعطاء التمهيدات وتعيين الحاسب والانتصار بدفع النظر عن اهليتهم وكفاءتهم ومع هذه الغالية جاءت قصص الرزوالسكروالاسحت والجوازات وتمهيدات الاسفلت واموال القسم التجاري وكومسيونات المشتريات ووصلت الامور حدا دفع باحد السادة الوزراء الى كتابة كتاب رسمي بموضوع بالذات طالبنا من رئيس الوزراء معالجة الموضوع مع هذا لم يتخذ اي اجراء على هذا الكتاب .

لم يكتب الحكم بلك بل اخس هو نفسه يتهم جهات اخرى بسوء التصرف ويروج هو نفسه هذه التهم . هناك غضب في اوساط الحكومة اليوم على ما تنشره صحف قطر شقيق عن الأردن من تهجمات نحن الذين دعونا الناس الى ذمنا ومن دعى الناس

الى ذمه ذموه بالحق والباطل . ما لا يعرف عن هذه التجهيزات ان مادتها كلها قد اعطيت من قبل مسؤول كبير في هذه الحكومة الى صحفي اردني يعمل في ذلك القطر الشقيق . وقد اعطي ذلك الصحفي مالا حتى يشهر بهذه المعلومات على شرط ان يهاجم فلانا وفلانا من خصوم ذلك المسؤول .

خامسا : من اخطر ما وقع في ولاية هذه الحكومة انعدام ولاء الحكومة لهذا البلد ولنظامه وتركيزها على اسلوب تدمير هدام يستهدف تقويض هذا البلد وتقويض نظامه واعتبار الاردن مادة مستهلكة ايامها معدودات . هذا الاخلاص التدميري ذو وجهين . وجهه انزاعي يريد ان يستهلك هذا البلد حتى يسلم المتزيم بجلده ويماله من المعركة ووجه اخر جاهل لا يفهم ان كيان معركة التحرير المقدسة هو كيان قاعدتها الاردن واي شرح يعينه يصيب قاعدة التحرير يصيب معركة التحرير نفسها . قبل اشهر صرح دولة الرئيس لاحد وزرائه انذاك ان هذا البلد او رآه دولته محترقا ويطلق النار به فتجان واحد من الماء وكان دولته يملك ذلك الفتجان لما كلف نفسه مئونة اطفاء النار لان الاردن ليس بلده بل بلد فلان وفلان ؟

قبل ايام صرح دولته لرحلة قاهرية بقوله ان اي اعتداء او هزيمة للاردن لا يشكلان خطرا على النضال العربي .

هذه مواقف عجيبة تدل ان الحكم ليس وراء صمود او نضال او تحرير يعطي هذا البلد مقامه الاول من المعركة وانما هو وراء تصفية حسابات خاصة وتنقيصا عن عقد واحقاد لا اعتقد ان هذا البلد الكريم الصامد يستحق ان يكون هذا لصغار هذه الاحقاد وتقاهة نكران الجميل من اوجه هذا المدمر وهذا النكران للجميل التشكيك بقيم هذا البلد وبكيانه

ومستقبله والاستبانة بقوانينه وانظمته واعتبار ماله وموارده وتقاليده واصوله ومصادر رزقه مالا مباحا كأنما يخص مال انسان ميت لا عزوة له .

سادسا : انار هذه العالم المؤسفة وتفصيلها يعرفها القاصي والداني . هذه المعرفة انتجت لا اباية عامة وميوعة في اجهزة الدولة وتصاعدت نتيجة الملك كل عوامل الفساد والاحمال في كل مجال . هذا التصاعد حتى في ايام السلام والهدنة يكفي لتقويض جهود اية دولة فانا بلنا ونحن في معركة يفترض ان يتحول الحكم عنتنا الى مستوى حكم الانبياء والصحابه بسبب قداسة المصير وقداسة معركة المصير .

ما يجري الان في هذه الحكومة يناقض جلريا هذه الفرضية الصحيحة . معالجة الحكومة للمخالفات والرشوات المزيد منها والمزيد من طول اللسان الذي يتناول كل مقام والقناعة انه ما دام هناك سكوت مطبق فتفسير ذلك انه الخوف .

مثل هذا التفسير جاهل وقصير نظرس . على الحكومة ان لا تفسر الانضباطية التي يتحلى بها هذا البلد ويتحلى بها ساسته على انها خوف او جهل او عدم معرفة النعمة وصلت كل مواطن سواء كان فلاحا وراء محراثه او جنديا في خندقه . ان مرد هذه الانضباطية التي هي من شيم هذا البلد هو رغبة كل مواطن ان لا يشوش على حكومة ولاها جلالة الملك المسؤولية من جهة ومن جهة اخرى فسان الانضباطية هي تقدير من كل مواطن لدقة الظروف وحرص الاحوال .

هذا غيظ من فيض من اهم آثار هذه الحكومة ومنجزاتها في وسعي الاستطرد الى مالا نهاية في تيش كامل لا ينتهي من الهازي والاعطساء . واضح ان

هذا ليس حكما يخدم هذا البلد بل مؤامرة عليه ونهب لموارده ولانه مؤامرة ولانه نهب وسلب تحول كسا يقول صحافي عربي معروف الى الحكم الميزال الحكم الذي لاهية له ولا طائفة له على التفكيك ولاقدرة على العمل ، ولا مسؤولية امام التاريخ .

التصويت على الموازنة تصويت على ثقة بالحكم على ماذا نصوت ؟ على الرشوة والمحسوبية والاسراف والفساد على المعقم السياسي والفكري ، على الميوعة والتشكيك على اموال الصمود التي تقاسمها انصار ومحاسب هذه الحكومة وهم قلة القليلة حتى يرسل بعضهم عرائض تأييد مزورة ترسل مسوداتها من عمان تمجد الحكومة وتطعن بخصومها اية ثقة بحكومة كل ما ذكرته من اخطاء ملحة يسترعا ويروجها الوزراء انفسهم انشكر الحكومة على المجتمع المحارب بمجتمع قرطاجنة ، الذي سيمتحن بستر عشرات الالوف من ابنائه في اجازات زهرة وهمة هواء تكلف البلد الملايين ام على المسؤولين المشغولين بشم الهواء والراحة والاستجمام وحفلات الطبخ وابتاؤنا واخوتنا ومناضلونا يتلقون النار والحديد بالحياة والصلور بالليل والنهار .

على ماذا نصوت على هذا التناقض الصارخ الذي خلفته الحكومة وراء الجيش الصامد على خط القداء التناقض بين القداء والتضحية من جهة والترف والالابالية من جهة اخرى ، على ماذا نصوت اعل سياسة الابذاع في تخريب هذا البلد والابذاع بالسير به نحو الهاوية والابذاع بالتهجير به وباهله ومؤسساته اثناء التبيجات المعروفة لاركان الحكومة في حفلات الشراب والطبخ ، في وسعي ان امشرد الى مالا نهاية في تمديد عشرات بل مئات الآخذ والمسال . في وسعي تمديد المحارقات ورشوات تبلغ قيمتها مئات

الالوف وربما الملايين من الدنانير . كان هذا البلد مضرب المثل في حسن استخدامه لموارده المحدودة وفي نظافة اجهزته وحزم ادارته . الرشوة والميوعة والتهديم وقلة الحكم في عهد هذه الحكومة جعلت منا موضع غمز ولمز لا يرضاهما مخلص لبلده لا يستحق سوى الاجلال والاعزاز رغم تأمر الالابالية والفساد عليه .

لقد اوصلت هذه الحكومة الامور في هذا البلد الطيب الى درجة من القروض والموان والفساد حدا لا يصح السكوت عليه كأنه ما كانت الظروف واني واثق من ان حكومة فعلت ما فعلت لا تجرؤ ان تنقل الى جلالة الملك حقيقة السوء الذي وصلت به الحال في هذا البلد الذين يعتقدون ان هذا البلد قد انتهى وامون والذين يعتقدون ان بوسهم المتساجرة بهذا البلد وبكيانه في سبيل وجاهاتهم الشخصية وامون والذين يعتقدون ان هذا البلد بلا عزوة وامون كذلك والذين يتصرفون بما يخص هذا البلد كأنه جورعة مال داسرو وامون كذلك والذين يتصرفون كالغير ان الخافقة على سفينة في بحر هائج سيفرقون هم كما تفرق القيران وستبقى السفينة عزيزة مستمرة تمخر العباب الى شاطئ السلامة . ان هذا البلد على سعة كرمه وعمق انضباطيته قادر ان يتحول الى سم زعاف يقتل المخطئين المستبينين به وبمصلحته ولن يسلم من الحساب اي مشغل او مستهتر او مغفل او متعذر الزجوة . اشتغل ايام الشدة هذه ليجاب لنفسه ومحسوبيه منفعة ضيقة على حساب البلد ومصيره على حساب المزيمة والنكبة .

على ذلك لا تستحق الثقة ، اية ميزالية او اية حكومة لا تضع نفسها بكل مجرد وتسامي ونكران ذاتها في خدمة الاردن كقاعدة نار ومنطلق تحرير

ولا تستحق الثقة اية ميزانية او اية حكومة تتجاهل القدر الذي شرف به الله هذا البلد قدر النضال وقدر المعركة ، ولا تستحق الثقة اية ميزانية او اية حكومة لا تعرف كل معطيات هذه المعركة من اصابة خلق واصالة رأي واصالة سيف . في كل هذه الاصالات لا مكان لفساد ولا مكان لرشوة ولا مكان لطول اللسان او لعقم التفكير او لتكون وجوه الميدان فقط للصافرين الصادقين المضحجين ذوي الرأي الجسري الصريح .

هذا هو قدرنا الذي شرفنا الله به لا يخطر مساومة ولا مصالحة ولا انصاف حلول .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

- ٥ -

السيد الرئيس :

الكلمة الآن لمعالي عبد الرحيم بك .

السيد الواكد

دولة رئيس مجلس الاعيان الزملاء المحرمين . لي ملحوظة فقهية تتعلق بقانون الموازنة العامة من حيث جدول الوظائف اود ان اطرحها امام حضراتكم .

اذكر انني تقابلت منذ مدة في هذا المجلس مع الزميل الفاضل معالي السيد هاشم الجبوسي وجرى بيننا حديث حول الاسباب التي دعت الحكومة في هذه السنة لسن جدول الوظائف بنظام لا يقانون كما جرى ذلك بزمانها في العام الماضي اذ كيف يوفق معاليه بين موقفه في عام ١٩٦٦ حينما انتقد الحكومة بحرارة واتهمها بخرق الدستور خرقاً فاضحاً لانها سنت جدول الوظائف بنظام لا يقانون فكان جواب معاليه لي يانه

بعد ان اطلع على تفسير الديوان العالي للدستور عاد فافتتح بان جدول الوظائف يجب ان يكون بنظام . ولهذا ارجو ان الفت انتظار الحكومة الموقرة الى ان تفسير الديوان العالي المحصر فقط في المادة ١٢٠ من الدستور وكان الموضوع الرئيسي للتغيير يتعلق بانشاء ديوان الموظفين لان الديوان كان لتاريخ ١٩٦٥ قائماً بموجب قانون وكان قرار الديوان العالي يتضمن بان انشاء دوائر الحكومة واحداً منها ديوان الموظفين لا يجوز الا بنظام وكذلك فان تعيين الموظفين وعزلهم والاشراف عليهم يجب ان يتم بنظام .

ومن هذا يتضح ان احداث الوظائف وبيان عددها لا علاقة له بالمادة ١٢٠ من الدستور لان احداث الوظائف وبيان اسمائها يحتاج الى اعتادات مالية من البرلمان اما تعيينهم وترقيتهم للدرجات التي يستحقونها فلا احد ينازع يانه من حق الادارة الحكومية وحدها ولا رقابة البرلمان عليها ما دامت تسير بنهجها وفقاً للاعتادات المالية الممنوحة لها .

سيدي الرئيس سادتي الزملاء .

ان الدستور الاردني المؤرخ ١٩٥٢/١/١ قد اخذت معظم احكامه من الدستور المصري في زمن النظام الملكي هناك واعتقد بان الشؤون المالية اخذت حركتها ولهذا فان من حقنا ان نتمتع على اقوال الفقهاء المصريين بهذا الشأن .

يقول مجلس الدولة المصري ان صدور قانون الميزانية يجب ان يتضمن تحديد الوظائف وترتيب درجاتها على الوجه المين ثم يقول ولكن ذلك لا يعني وجوب منح كل موظف الدرجة المخصصة للوظيفة التي يقوم باعمالها بل يجب ترك ذلك للادارة التي ترخص في اختيار الوقت اللائم لتعيين في الوظيفة

وفي الترقية اليها حسبما تراه محققاً وجه المصلحة العامة ولا معقب عليها في ذلك ما دام تصرفها على هذا الوجه يخلو من عيب اساءة استعمال السلطة . ثم ذكر مجلس الدولة بقرار آخر له ان الموازنة تشمل انشاء وتوزيع وتخصيص الوظائف والدرجات بصفة عامة ولا تتناول المراكز اللاتية للموظفين وحقوقهم التي تحكمها القوانين والانظمة والقرارات التي تسري عليهم وكذلك قال مجلس الدولة ان الميزانية يجب ان تتضمن انشاء الوظائف والغائها واستبدالها بغيرها وكذلك فان اقوال الفقهاء والشرائح اجمعت على ان جدول الوظائف يجب ان يكون ملحقاً بالموازنة وجزءاً لا يتجزأ منها .

اما جدول الوظائف الذي وزع على المجلس التبايني فليس له من قيمة قانونية لانه لا يقيد الحكومة ولم يطرح هذا الجدول في المجلس من اجل بحثه فهو ليس بقانون ولا بنظام وانما هو كليات كتبت على الورق .

ان الحكمة ايها السادة من بيان جدول الوظائف بقانون الموازنة هو من اجل المراقبة الفعلية لاعمال الحكومة اذ كيف يتسنى للنائب مثلاً ان يستعمل حقه في تنزيل مبلغ معين من فصل الرواتب دون ان يعرف ماهو سبب هذا التنازل فلنضرب مثلاً لاحدى الوزارات كالتحريج مثلاً لوفرضنا في العام الماضي كانت موازنة الوظائف مئة الف دينار وفي هذه السنة مئة وخمسين الف فكيف استطاع ان امنحها اعتياداً في الزيادة عن العام الماضي اذا لم تقل في الحكومة التي احدثت خمسة او ستة سفارات في هذا العام لاسباب سياسية تتعلق بمصلحة المملكة وانه من المفروض في النائب ان - يستجيب لمطالب الحكومة المنطقية التي تستهدف مصلحة البلد وسلامته ثم ان هناك خطراً ايها السادة من عدم ذكر جدول الوظائف في قانون الموازنة . لان الحكومة يمثل هذه الحالة بطاقتي يدها

في احداث الوظائف الجديدة بتعديل جدول الوظائف ما دامت اعطيت حق سنه بنظام ولا يخفى ان الوفر الحاصل من عدم تعبئة الوظائف الشاغرة بالاستقالة او بالاحالة على التقاعد او بغير ذلك يكون راس مال مضمون الحكومات تحدث به ماتشاء من الوظائف ومثل هذه الوظائف الحديثة تكون عالة على موازنة السنة القادمة اذ لا تستطيع الحكومة الا ان تضع لها خصصات في الموازنة المقبلة مادام انه يشغلها من الموظفين الذين لا يستطيع الحكومة عزلهم او الاستغناء عنهم الا بموجب أنظمة الموظفين .

انني ايها السادة اريد من كلمتي هذه وبكل احلاص ان تسير الحكومة على خط ثابت في كل سنة ولا تطالعنا بمجدول للوظائف سنة بنظام وستة بقانون كما وانني لارجو غلبنا ان يطرح هذا الامر على الديوان العالي لتفسير الدستور وخصوصاً المادة ١١٤ و١١٥ منه وهي اسلم طريقة لعدم الوقوع في مثل هذه البلية ولهذا فاني سايدى رأيي في تصديق المارالة او علمه الى ان ينتهي النقاش .

- ٦ -

السيد الرئيس

الكلمة الآن لمعالي رفيق بك

السيد الحسيني

دولة الرئيس

حضرات الاعيان

بعد ان سمعت ما سمعت من اخواني رأيت ان أطوي كثيراً من الصفحات فقد اوفوا الموضوع باكثر مما كتبت أحب ان اتكلم فيه ولا سيما البحث الذي يتعلق بمصير فلسطين او الضفة الغربية الذي تقدم به الاخ اكرم زعيتر . وكان مليشاً بالخبرة والتجارب التي مرت بنا بحسن الذين ابيضت شعوراً في مجلسا الميدان .

هناك تقطنان أحب أن أبحث فيها ، لا لأن الاخوان لم يطرخوا اليها بل لأنني أرى أن يشعرا بجأ أكثر من هذا ، النقطة الاولى ما ورد في الميزانية من أن العجز أربعة عشر مليون دينار أو يزيد وطرق تغطية هذا العجز ومن الطرق التي يريدون أن ينفذوها بها هذا العجز هو التعرض للوفر ، الوفر ايها السادة الاحتياط لا يمكن لامة من الامم في مثل وضعنا هذا ان تتعرض له بمساس ، ان ابواب الوطن تفسر صباح مساء والمركة لا تدري متى تفرض علينا ومتى نفوض غمارها ولهذا فوجود الاحتياط امر ضروري حتى يتسنى لنا ان نصمد الى ان يأتينا العون : الاحتياط في الخزينة كاحتياط في الجيش ، ألمانيا خسرت الحرب حينما انتهى الاحتياط وجودريان بعد ان خاض نهر البؤز وتقدم الى باريس ولم يجدوا الفرنسيون احتياطاً منقطت باريس ، فنحن يجب ان يكون لدينا احتياط ان من يقول ان الاحتياط حرم مقدس لا انه ليس بحزم مقدس ، ولا بأس من ان يوطأ ، لا ليست هناك امة بدون احتياط ، يقولون بأنه ليست هناك دولة لديها احتياط هذا كلام مش صحيح ولا يقوم عليه دليل ، السعودية احتياطها في الارض والكويت احتياطها في الارض والعراق احتياطها في الارض وليبيا احتياطها في الارض ، الذهب الاسود ، انكلترا احتياطها في الارض الفحم والحديد ، اميركا تلعب بمصير العالم بما لديها من احتياط ، الاحتياط امر ضروري الامة التي لا احتياط لها امة لا يمكن ان تصمد امام الكوارث وعليه يجب ان نحافظ على هذا الاحتياط ، هناك مجالات اخرى لتسديد العجز تعرض لها الاخوان جميعاً منها ايقاف التبليد ، الحفلات ، والوفود ، والانشاءات والوظائف الجديدة ، وتوسيع جهاز الحكم والانشاءات ، وزارة الاقتصاد في مثل هذه الظروف لماذا قامت ، كانت هناك وزارة

تكفي للاقتصاد ، كم كلفت ، يقال أن قاعة من قاعاتها كفت مبالغ خيالية ، في هذه الظروف وفي هذه الاثناء وعلى هذا فانا ارجو من الحكومة ان لا تتعرض للاحتياط ، فالاحتياط كثيران الحيسة في اجسامنا لا ندري متى نكره على خوض المعركة .

هذه نقطة والنقطة الثانية الصمود ، والله اننا مش فاهم ايش معنى الصمود وماذا تقصد الحكومة بالصمود ، هل الصمود هو تعويض الذين نسفت بيوتهم ، هل الصمود هو تعويض الاشخاص الذين قتلوا وتعويض عائلاتهم عن قتلهم ، هل الصمود هو مديد المعونة للذين في السجون ، هل الصمود هو مسد يد المعونة للذين تطرح بهم اسرائيل صباح مساء على ابوابنا ، هل الصمود هو في ان نجد اخواننا في الضفة الغربية آمنين مطمئنين الى ان حياتهم اليومية قائمة ؟ انا لا ادري ما معنى هذا الصمود ، الاموال التي تخصص للصمود مجال البحث فيها واسع والاقتاويل حولها لا تفك تسير من شارع الى شارع ومن بيت الى بيت ومن ضفة الى ضفة ومن الشرق الى الغرب والبلاد العربية تسمع بما يتعلق بهذا الصمود ، شخص واحد فرض وصياً على هذا الصمود ، يتصرف بأموال الصمود كما يشاء ، قيسل لا تفتحوا سيرة الصمود تسمع به اسرائيل ، يعرف اليهود بعدد يقولون باننا سنقاوم ، من قال ان اليهود لا يعرفون كل قرش يدخل الضفة الغربية يسهل يسهل يسهل بلدي طولكرم وهيئة بلدية طولكرم عرفوا ان الدود جاءته ثلاثين الف دينار قسمت الى خمس مرات ، بلاش تذكر التفاصيل قسمت الى خمس مرات عن طريق الحساب اليهودي من قال بأن الخمسين الف التي راحت الى فلان اليهود ليس لديهم علم بها : من قال ان السبعين التي ذهبت الى فلان اليهود ليس لديهم علم بها من قال ان عشرين الف التي راحت الى فلان وفلان وفلان وفلان

السيد الرئيس

انتهت الكلمات واعتقد أننا الآن بحاجة للاستراحة ثلاث ساعة مثلاً .

السيد رئيس الوزراء

بل نصف ساعة اذا سمحت .

السيد الرئيس

اذن ارفع الجلسة لمدة نصف ساعة .

« ورفعت الجلسة للاستراحة مدة نصف ساعة عاد المجلس بعدهم ! للاعتقاد بنصايبه القانوني » .

- ٧ -

السيد الرئيس

والآن نعود للبحث والكلمة الان للدولة رئيس الوزراء .

السيد رئيس الوزراء

دولة الرئيس ، حضرات الاعيان المحترمين استبل كلمتي بتوجيه الشكر الى اللجنة المالية شكراً شاملاً لجميع اعضاء مجلسكم الكريم وانتقل بعدئذ لبيان رأيي حول مشروع الميزانية بدافع من المسؤولية المبردة والتي يتحملها كل مسئول في هذا المجلس الكريم . وارجو ان ابين هنا ان ما اعرضه هو رأي واجتهاد نابع عن ايمان وناشي عن قناعة وتعاون بناء لا حد له بين السلطين التشريعية والتنفيذية بهدف اول ما يهدف الى الحفاظ على سيادة الدستور وخدمة الوطن والتطلع الى استقراره وتطوره وازدهاره .

لقد بينت الحكومة ارقام موارثها وهذا رأيها واني اقدر كل رأي واحترام وكل انتقاد نزيه شريف .

اليهود ليس لديهم خبر فيها من قال هذا ؟ الناس كلهم يعرفون هذا ، نحن الآن الحقيقة امام اشياء يجب ان تدرس بعناية وان توليها الحكومة عنايتها الكاملة ، القضية قضية سمعة حكم وثقة واطمئنان نحن لا يجوز ان نسعى الى ايقاع الفتنة في الضفة الغربية في مسألة توزيع الفلوس ، سمعت من اخواننا ومن انصار الحكومة وهو تاجر كبير رجع من الضفة الغربية وقال : الفتنة التي احلها توزيع الفلوس في الضفة الغربية نسفت الناس الوطن ، توفيق قطان نفسه ، قال هذا الكلام للناس ، يا سيدي ، لا يوجد شخص في هذا البلد وقد سمعت اخواننا وكلهم يتحدثون في هذا لا يوجد شخص في البلد ولا في خارج هذا البلد ، الا وهو يشير ، الصمود ان نرسل لاشخاص ؟ ارسلت الى لواء رام الله قال قاسم الرجاوي هنا ، ان ما ناله قضاء رام الله ثلاثين الف ارسلت بواسطة المرسوم عبد الله جوده ، ولكن ارسل لاشخاص اضعاف اضعاف هذه المبالغ ، اشخاص معينين ، هذه امور يجب ان يوضع لها حد ، حد بسيط جداً ، انا اعتقد او اقترح بأنه علينا ان نصحي بقايل وان الجماعة الذين حملوا عبء التوزيعات قد تعبوا وكاوا ومالوا افضل شيء لهم مشكورون ان يقدموا استقالتهم لتتشأ هيئة ثانية تستطيع ان تعيد شيئاً من الثقة ، هذه هي افضل طريقة على ما اعتقد لتجنب القاتل والقتيل ، الناس يقولون الفلوس روح شيء شاط وشيء باط وشيء تأكله القنطاط . هذا كثير ، هذا ليس في مصلحة احد ، لا في مصلحة الضفة الغربية ولا الضفة الشرقية ولا سمعة البلد كبلد ، ارجو ان يفهم كلامي هذا على انه خارج من القلب وما خرج من القلب دخل الى القلب وما خرج من اللسان لم يتجاوز الاذان .

« يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالاً » والسلام .

واني هنا في هذا المجال اريد ان ابين ردي على بعض الاعيان المحترمين يدفعني الى ذلك تنوير الضمير للسالكين حاضرا وماضيا فقد مارس كثير منا المشولية الحكومية ويعرف كل منا كلام الامس واليوم فقول معالي السيد حسن الكايد عن كلمتي التي قلتها في موازنة عام ٦٦ هو رأي ولكن ما رأي مجلسكم الكريم وهو لم ياخذ برأي في ذلك الحين وصدق الموازنة بالاكثرية ، فاعتقد وفيكم القانوني والحقوقاني ان رأيي واجتهادي قد انصهر في رأي الاكثرية واصبح رأي الاكثرية قاعدة يسار عليها . وهذا السراي ينسحب ايضا على مخالفتي الفردية لقرار المجلس العالي بتفسير الدستور الصادر بتاريخ ١٩٦٥/٥/١ فقد انصهر الرأي الفردي في اجتهاد وقرار المجلس بمجموعه .

واني استأمل هل عندما تصدر محكمة التمييز العليا قرارا بالاكثرية في قضية ما فهل يبقى لاجتهاد المخالف اي اثر على القرار ام يصبح قياسا لقرارات مشابهة ؟ اعتقد ان هذا واضح ولا يحتاج الى شرح .

اما قوله عن زيادة رواتب الوزراء فهنا غير وارد من ناحية المجموع فقد نقل من بدل التمثيل الذي وضع في زمن غيرنا الى الراتب . اما ما جاء باقواله من مفتريات وكلام لغسو فامر عليه من الكرام فقد مارسست الحكومة وتمارس كل امر على ضوء صلاحيتها ومسئولياتها وهي تتحمل مسؤولية كل عمل تعلمه امام المراجع الدستورية البرلمانية وامام جلالة الملك .

واما ما جاء في اقوال دولة السيد وصفي التل فاعتقد ان الحكم عندنا مسؤولية وامانة وخدمة وعمل وان العين المحترمة سهى عن ياله ان مرد العجز سببه يعود للاحتلال الواقع على الضفة الغربية واني اؤكد لدولته ان الحكومة بوجه واحد هو وجهها الاردني العربي وبهذا الوجه تقابل الجميع صديقا ام عدوا . دولة الرئيس حضرات الاعيان المحترمين ، ما

كنت والله اريد ان اخوض في موضوع اكره التحدث فيه ولكن دولة العين الجاني مرغما للتحدث فيه . الكل يعرف بان الاردن كان في : من دولة السيد وصفي التل يسر بسياسة انزالية تأمرية معروفة في كل وقت تولى فيه مسؤولية الحكم واني استأمل اين كانت تصرف امسوال الاردن واجيب كانت تصرف على المتأمرين الذين كان يحضرهم من هنا وهناك ، ومن منا لم يشاهد على شاشة التلفزيون السوري القود الاردنية يعرضها ويفضحها من حصل عليها من يد دولته بالذات ومن منا لم يسمع بتفضية الشكايات الموقعة من اجل المؤامرات ولمصلحة المتأمرين .

تذكرون ايها السادة واذكر معكم ان احد المخطوظين المتأمرين الذي جعل من عمان كلها ناديا ليليا يمالس الغانيات قرب منهى الريتو ، واذكر ايضا ان دولة السيد وصفي التل بالسلطات طلب من شخصين مسؤولين كبيرين احدهما ما زال حيا يسمع صوفي الان والآخر توفاه الله يستمزجها لسحب ثلاثة ملايين دينار من احتياطي الدولة للتدخل والتأمر على دولة شقيقه .

من منا لم يسمع تصاريح الدبابات المنسوبة لدولته ، فاذا مر على البلد فترة سوداء دأبته من الحكم البوليسي الاستخباري فهو زمن دولته وعندي الكثير الكثير ولكني اكتفي بما سلف ردا عليه .

دولة الرئيس
حضرات الاعيان المحترمين .
تشاهدون من فصول الموازنة وتفقيساتها ان الحكومة اولت جميع المساعدات العربية لقواتنا المسلحة لتنظم وتردد عددا وعددا وهذا ما يتفق مع ما تشددونه اما ما جاء باقوال بعض اصحاب المعالي الاعيان حول مهمة يارنج فهنا لا يؤثر على استعدادنا واعدادنا .

والله اسأل ان يوفقنا لما فيه خير بلدنا ووطننا العربي الكبير والله من وراء القصد .

السيد وزير المالية :

دولة الرئيس

لى كلمة حول الارقام فقط اذا سمحتم .

السيد الرئيس :

تفضل .

السيد وزير المالية :

دولة الرئيس .

حضرات الاعيان .

لقد اوضح دولة رئيس الوزراء بعض الامور التي تناولتها المناقشة وشكر اللجنة المالية على تقريرها وطبعا ههنا باسم دولته وباسم الحكومة ولكن في معرض ذكر بعض الامور المالية للايضاح فقط

لقد ذكر معالي الاخ حسن بك الكايد بعض اشياء لم تكن واردة في الحساب ذلك انه بان الواردات صار فيها تفاؤل كبير وزيدت بمبالغ لا يمكن تحقيقها اؤكد لمعاليه وللأخوة الكرام بان الواردات الحقيقية التي وردت للخزينة في خلال التسعة اشهر هي التي وضعت في الموازنة ولم يجر وضع واردات تقديرية الا لثلاثة اشهر فقط وهذا الموضوع درسته اللجنة المالية الموقرة لمجلس النواب دراسة وافية كاملة واطلعت على جميع القيود وابتد بان تلك الواردات لم يكن فيها اية مبالغة ، الشيء الثاني الذي اريد ان اطمئن معاليه والاخوان ههنا ان واردات الجمارك شهريا تاتيها بزيادة عن التقديرات بوجه التقريب ربع مليون دينار عن الشهر السابق من السنة الماضية ، الشيء الآخر ذكره حضرتك لفصل مجلس الوزراء وديوان الرئاسة وذكر بان هناك زيادة فالفدي ارجوه من اراد ان

يقف على الحقيقة ان يعود الى مشروع قانون الموازنة ليري بان الارقسام التي تحمل خصصت سنة ١٩٦٨ يجدها قد بلغت مائة واربعه الاف في حين ان مجموعها في هذه السنة او في المشروع هو مائة ومائتين وثلاثين وذلك بتضح من الرجوع الى جدول رقم ٤ - في مشروع الموازنة الجديد ، اما ما ذكره دولة العين وصفي التل فتاخير تقديم الموازنة في هذه السنة لم يكن بدعة جديدة فقد مر بطرف كثيرة وسنوات عديدة ان الموازنة قد قدمت في غير موعدها الدستوري لاسباب قاهرة يدركها دولته وكل شخص مارس الحكم والوزارات ومتطلباتها ، امام معالي العين الاستاذ الثانوي عبد الرحيم الواكد في كلمته لمادة القانونية اريد ان اذكر معاليه بان الحكومات المتعاقبة كانت تقدم جدول الوظائف ملحقا بقانون الموازنة الى ان جاءت حكومة دولة السيد وصفي التل في شباط سنة ١٩٦٥ وكان معاليه وزيراً للعدل في تلك الوزارة التي قالت ان هذا خطأ ويجب ان يقدم بنظام ، يجب ان لا يؤتى به كالحق بالموازنة وهذا ثابت في القيود وفي التواريخ ولذلك هو في ذلك الوقت قال بان هذا شيء قانوني يجب ان يكون بنظام فنحن اتبعنا هذا ولا ادري اذا الانسان بعد ان يرى بان مجلس التفسير العالي بالاضافة الى حكومة جاءت وقررت ان يكون بنظام ، بالاضافة الى هذا فقد قدمنا نسخا من النظام الى اللجنة المالية لمجلس النواب ودققت فيه ونظرت في كل وظيفة فيه وعلى ضوء ذلك اقترحت ما اقترحت من تزييلات في الموازنة . احببت ان اوضح هذا مجلسكم الكريم واؤكد لكم بانه لم يكن بالامكان تحميل موازنة في حدود الامكانيات التي توفررت للحكومة سواء من القروض او من المساعدات او من الواردات الاوعلمته وشكراً

السيد الرئيس

الآن جاء دور التصويت على الموازنة فنوافق
على توصية اللجنة المالية للموازنة برفع يده .

الجميع : موافقون .

السيد الرئيس

تتلى القبول فصلاً فصلاً للموافقة عليها
وهنا جرى التصويت بالموافقة بالأغلبية ووافق
المجلس على مشروع قانون الموازنة مادة ومجموعه

وعلى فصول الموازنة فصلاً فصلاً ومجموعها كما
وردت من مجلس النواب باستثناء :

دولة السيد وصفي التل

معالي السيد حسن الكايد

معالي السيد اكرم زغير

الذين رفضوا الموافقة على الموازنة :

وهذا هو نص مشروع الموازنة وفصولها كما
وافق عليها المجلس بالأغلبية الساحقة وبالصيغة التي
سترفع فيها للحكومة الموقرة .

قانون رقم () لسنة ١٩٦٩

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٩

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٩) ويعمل به من تاريخ ١/١/١٩٦٩ .

المادة ٢ - يخصص لتفقات الحكومة للاتني عشر شهرا المتبقية بتاريخ ٣١/١٢/١٩٦٩ مبلغ (٨٩١٦٢٨٧٧) ديناراً وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (١) المرفق بهذا القانون .

المادة ٣ - تقدر الواردات للاتني عشر شهرا المتبقية بتاريخ ٣١/١٢/١٩٦٩ بمبلغ (٧٥٢٩١١٧٠) ديناراً وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون .

المادة ٤ - يغطي العجز البالغ (١٣٨٧١٧٠٧) ديناراً من التحسن المتوقع في الواردات والوفورات في النفقات ومن الاحتياطي العام والقروض الداخلية .

المادة ٥ - أ - لا يجوز الاتفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون الا بموجب اوامر مالية عامة او
خاصة معززة بحالات مالية مصادقة من قبل دائرة الموازنة العامة ، كما لا يجوز تجاوز
المخصصات الواردة في هذه الحوالات .

ب- لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الأغراض المخصصة لها .

ج- لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الائتمانية الواردة في الاوامر المالية الخاصة الا
بموافقة وزير المالية الموازنة العامة .

المادة ٦ - لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى اخر الا بقانون .

المادة ٧ - أ - يجري اتفاق المخصصات المرصودة في الفصل (٩١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على
تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

ب- يجوز نقل المخصصات من اية مادة من مواد النفقات المتكررة فيما عدا مواد الرواتب
والاجور والملاوات ، في المجموعة (١٠) الى النفقات الائتمانية في ذات الفصل بقرار من
مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز العكس .

ج - لا يجوز نقل المخصصات من اية مادة من مواد الرواتب والاجور والملاوات ، في
المجموعة (١٠) من النفقات المتكررة الى اية مادة من مواد المجموعات الاخرى ، كما
لا يجوز استعمال المخصصات المرصودة في المادة (١٤) - اجور العمال - من المجموعة (١٠)
في اي فصل من فصول النفقات المتكررة لتعيين اي موظف من الموظفين الذين تشملهم احكام
المادة (١٦) من نظام الخدمة المدنية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ .

د - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة لا يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج
اخر او من مادة الى مادة اخرى في ذات الفصل الا بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة .

هـ - يستثنى من هذه المادة الفصل ٢ - مجلس الامة .

المادة ٨ - بالرغم مما ورد في اي قانون او نظام اخر يجري تحديد تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية
للمدرجة مخصصاتها ضمن المجموعة (١٠) من النفقات المتكررة المرصودة في هذا القانون بنظام يبين
فيه عدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف بقود واسماء هذه الوظائف ودرجاتها او
رواتبها ويستثنى من ذلك الوظائف الفنية بمؤسسة التلفزيون والوظائف المحلية في السفارات
والقنصليات الاردنية خارج المملكة .

المادة ٩ - رئيس الوزراء ووزير المالية / الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا من الاصل

الرقم	الفصل	صوابه	النفقات المكونة	النفقات الاعانية (المادية)	النفقات الاعانية (السيارات السبع)	النفقات الاعانية	اجمال النفقات	الفصل
رقم	صوابه	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
١- البرلمان الملكي الهاشمي	٢٥٩٨٣٠	٢٥٩٨٣٠	...
٢- مجلس الاسرة	١٥٢٠٠٠	١٥٢٠٠٠	...
٣- مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	١٠٢١٣٠	١٠٢١٣٠	...
٤- وزارة الخارجية	٨٥٥٠٠٠	٨٥٥٠٠٠	...
٥- وزارة الداخلية	٣٠٤٤٠٠	٣٠٤٤٠٠	...
٦- الشرطة	١٠٦٧٥٠	١٠٦٧٥٠	...
٧- ديوان الهاشمي	٩١٩٥٠	٩١٩٥٠	...
٨- ديوان الموظفين	٢٩٢١٠	٢٩٢١٠	...
٩- وزارة الداخلية	١٧١٧٣٥	١٧١٧٣٥	...
١٠- دائرة الجوازات العامة والاحوال المدنية	١٣٥٤٥٠	١٣٥٤٥٠	...
١١- مكتب الارتباط الخارجي	٤٥٦٥	٤٥٦٥	...
١٢- وزارة الدفاع / القوات المسلحة	٤٠٢٧١٠٠٠	٤٠٢٧١٠٠٠	...
١٣- الامن العام	٣٧٤٧٠٠٠	٣٧٤٧٠٠٠	...
٢١- وزارة المالية	٤١٤٩٣٥	٤١٤٩٣٥	...
٢٢- دائرة الموارثة العامة	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	...

الرقم	الفصل	صوابه	النفقات المكونة	النفقات الاعانية (المادية)	النفقات الاعانية (السيارات السبع)	النفقات الاعانية	اجمال النفقات	الفصل
رقم	صوابه	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٢٣- الجمارك	٢٨٨٥٥٠	٢٨٨٥٥٠	...
٢٤- دائرة خيرية النخل	١٢٠٣٥٠	١٢٠٣٥٠	...
٢٥- دائرة الاراضي والمساحة	٢٢١٥٦٠	٢٢١٥٦٠	...
٢٦- وزارة الاقتصاد الوطني	٨٢٢١٥	٨٢٢١٥	...
٢٧- دائرة الاحصاءات العامة	٣٩٨٨٥	٣٩٨٨٥	...
٢٨- دائرة القربى والاستشارات والتصدير	١٨٢٨٢٠	١٨٢٨٢٠	...
٢٩- دائرة التسييق الزراعي	٢٢٦٧٠	٢٢٦٧٠	...
٣٠- مجلس الاعيان	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	...
٤١- وزارة التربية والتعليم	٥١٦٢٨١٠	٥١٦٢٨١٠	...
٤٢- وزارة الصحة	١٩٨٨٥٩٠	١٩٨٨٥٩٠	...
٤٣- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	٢٥٤١٧٠	٢٥٤١٧٠	...
٤٤- وزارة الاعلام والتصدير	٦٨٤٣٥	٦٨٤٣٥	...
٤٥- مجلس البحث العلمي	٧٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	...
٥١- وزارة الثقافة والاعلام	٥١٩٩٠٠	٥١٩٩٠٠	...
٥٢- التلفزيون	٣٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	...
٥٣- وزارة السياحة والآثار / السياحة	١٢٣٧٨٥	١٢٣٧٨٥	...
٥٤- دائرة الآثار	٧٢١٣٥	٧٢١٣٥	...
٢١- وزارة الداخلية للثورة البلدية والقرية	٨١١٧٥	٨١١٧٥	...

مكتبة امينة

الجلسة الاولى من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية ٩ آذار ١٩٦٩

جدول رقم (۲)

اجمال الواردات المقدرة للسنة المالية ١٩٦٩

رقم	عنوانه	الفصل	دينار
١ -	الجمارك والمكوس		١٣٠٧٥٠٠٠
٢ -	الضرائب		٢٦٢٠٠٠٠
٣ -	الرخص		١٠٠٠٠٠٠
٤ -	الرسوم		١٨٥٩٧٠٠
٥ -	البرق والبريد والهاتف		١٣٩٥٥٠٠
٦ -	واردات املاك الدولة		٤٣٥٠٠
٧ -	الفوائد والارباح		١٤٢٦٠٠
٨ -	الواردات المختلفة		٣٨٨٠٣٠٠
	المجموع		٢٥٣٠٠٠٠٠
٩ -	المساعدات والقروض		٤٩٩٩١١٧٠
	مجموع الواردات		٧٥٢٩١١٧٠
	العجز		١٣٨٧١٧٠٧
	المجموع العام		٨٩١٦٢٨٧٧

De 11. 12. 1890

٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد الرئيس

الجلسة القادمة سنحدها فيما بعد والان ارفع الجلسة .

(ورفعت الجلسة)

امين عام مجلس الامة	رئيس مجلس الاعيان
هاني خير	سعيد المفتي



تعريف

- ١ - اعد وبوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه الامين العام : الاستاذ هاني خير
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر : السادة خليل عصفور وعدنان بعيون وناظم مرزوقي
- ٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه في المطبعة مأمور المجلة : السيد وليد النجداوي

تصحيح اخطاء

على وقائع الجلسة الثالثة المنعقدة في ١٩٦٩/١/٢٠ في كلمات معالي العين السيد اكرم زعير .

صفحة	
٢١	مارس العمل اثنا عشر يوماً
	والصحيح اثني عشر يوماً
٢١	يمكن ينتصف بها المزارعون. ذلك انه قد تأسست
	والصحيح يمكن ان ينتصف بها المزارعون ذلك انه في المكنة وقد تأسست
٢٢	ان تأتينا بأسلوب مقطع وجاف
	والصحيح بأسلوب ابن المقفع والجاحظ
٢٣	عشرة مرات
	وصحيحها عشر مرات



هكذا من الأصل

وقائع العدد

١ - الارادة بفض الدورة

نحى السيد الملك ملك المملكة المغربية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من الدستور
نصدر ارادتنا بما هو آت

تفرض الدورة الاستثنائية لمجلس الامة اعتباراً من يوم الاحد الواقع في ١٦ / ٣ / ١٩٦٩ .

احسين طلال

١٩٦٩/٣/١٥

رئيس الوزراء
بهجت التلهونيوزير الداخلية
ضيف الله الحمود

هكذا منذ الأصل